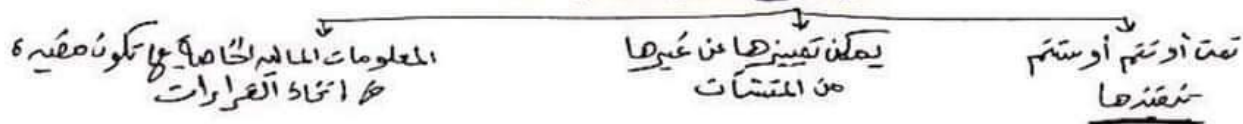


الاطار العام

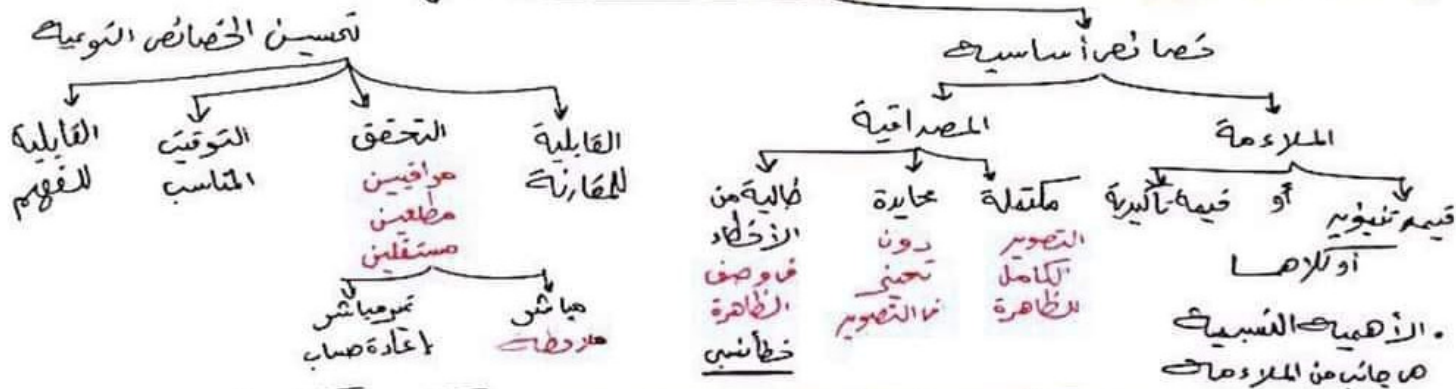
- * الغرض من الاطار مساعدة لجنة وضع المعايير، معدى القوائم المالية، مراقبة الحسابات، مستخدمي القوائم المالية
- * الاطار ليس معيار ولا يرجع على أي معيار، ولو اختلف الاطار مع المعيار يرجع المعيار
- * الهدف من القوائم المالية ← توفير معلومات مالية مفيدة عن
 - المركز المالي
 - الأداء المالي
 - المستثمرين الحاليين والمترقبين
 - المعرضين
 - الدائنين الإئتمانيين

* خصائص المنشأة المصدرة للقوائم المالية



* القوائم المالية المجمعة / المستقلة / التجميعية / المنفردة للشركة الأم

* الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة

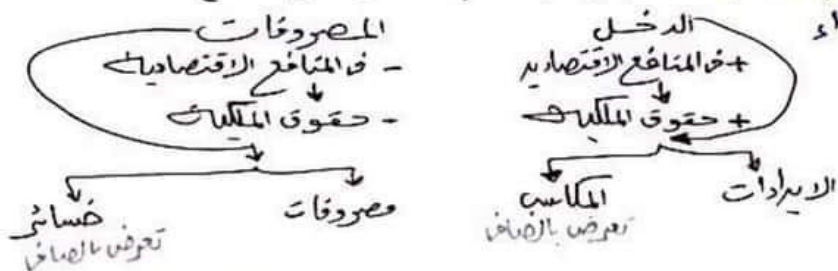


• قيد التكلفة ← على التقارير المالية المفيدة عامة أكبر من التكلفة

* الاستمرارية

* عناصر القوائم المالية

- المركز المالي
- الأصول والالتزامات وحقوق الملكية
- الدخل
- الأداء



* الجوهر قبل الشكل

قلبيج أصل ولكن تمتع المنشأة بالمنافع الاقتصادية منه

* الاعتراف بعناصر القوائم المالية

إدراج البند قائم للمركز المالي أو قائم الدخل

معايير الاعتراف

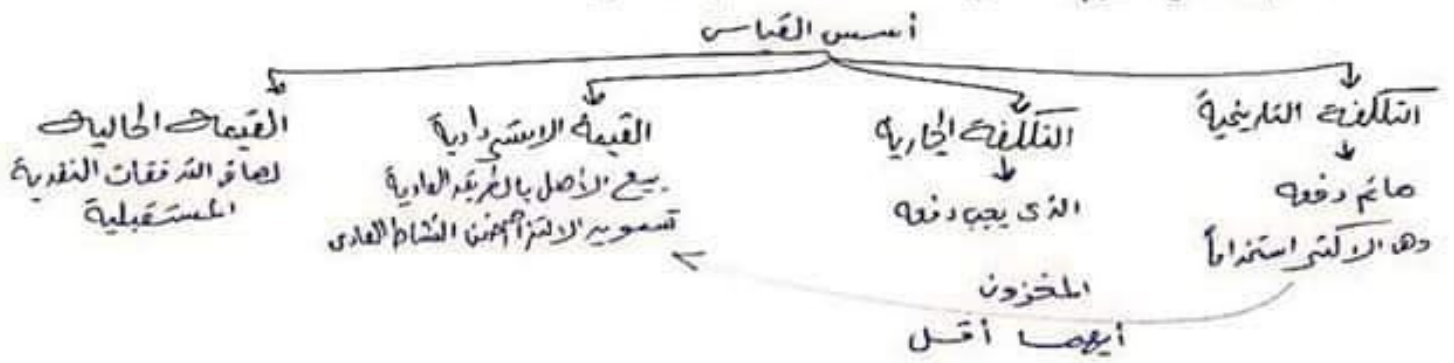
(ب) لا تملك يمكن قياسها
بدرجات من الثقة

(أ) توقع تدفق منافع اقتصادية مستقبلية
من أو إلى المنشأة

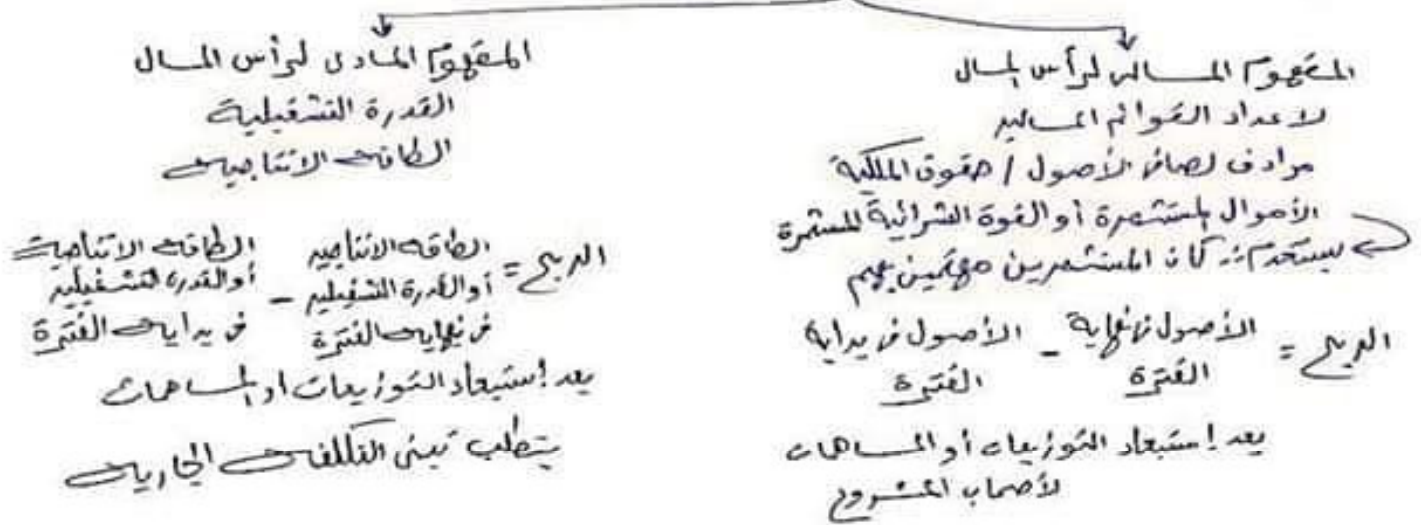
الاعتراف بالبيانات الواردة في القوائم المالية من الأصول طبقاً لمبدأ الحيطة والاحتياط

تابع الاطار العام

* قياس عناصر القوائم المالية
← تحديد القيم التقديرية للعناصر التي سيتم في جداول القوائم المالية



* صفاهيم رأس المال والحفاظ على رأس المال

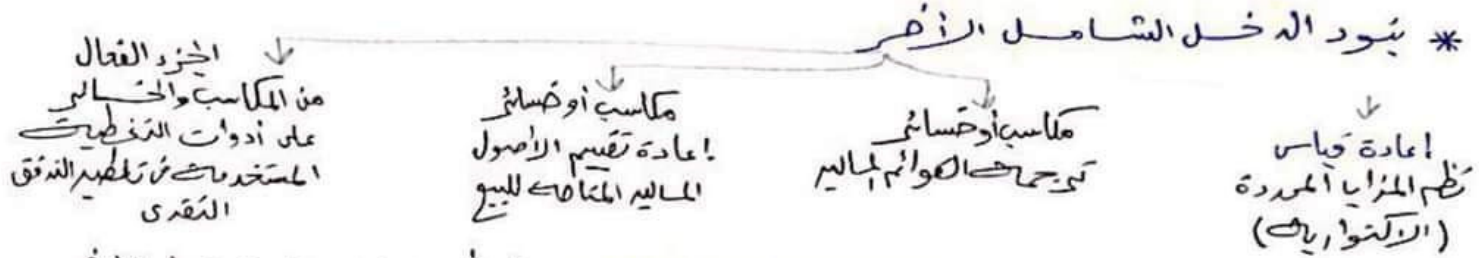


* تسويات الحفاظ على رأس المال

إعادة تقييم الأصول والتزامات يؤدي إلى خوصى المالكين
لا يعتمد على كدخد أو مصروف بل تعديلات للحفاظ على رأس المال
أو إحتياطات إعادة تقييم

عرض القوائم المالية (١)

- * لا يطبق على القوائم المالية الدورية (٣) إلا الفقرات من ١٥ - ٣٥
- * يستخدم مصطلحات مناسبة للمنشآت التي لا يجرى
- * القوائم المالية ذات الأجزاء العامة / التطبيق غير العملي / معايير المحاسبة المصرية التحريف أو حذف الأسماء / الأيضاحات / طبيعة وجوه البند أو كلاهما شرح وصف أو رقمي
- * يتم عرض مؤهلة للإقرار في الحكم الشخصي



* الأرباح أو الخسائر (قائمة الدخل) / إجمالي الدخل الشامل = P - F + الدخل الشامل الأخر

تسويات إعادة التقييم

* العرض من القوائم المالية - المجموع الكامل من القوائم المالية كل قائمة تعرض بنفس القدر من الأهمية

خصائص عامة

إعداد سياسات محاسبية أو تطبيق عرض معلومات - أوضاع إضافية

• عدالة العرض والالتزام بمعايير المحاسبة المصرية يمكن الخروج عن هذه متطلبات المعايير إذا كان مفضلاً بشكل كبير لإدراج بعض العناصر مع هدف القوائم المالية ويجب النظر للمنشآت المتشابهة

وهذا ليس خروج الصريح أو العادل



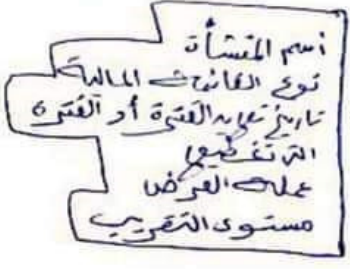
• إذا كان الخروج فرقة سياقية وله أثر على الفترة الحالية

- الاستمرارية لا تقل ١٢ شهر من تاريخ الفترة المالية ولكن قد تنزى
- أساس الاستحقاق المحاسبي باستناد التدرجات النقدية
- الأهمية النسبية والتجميع
- وجود صفات لا تشبه الأهمية نسبية - يتم تجميعها حسب القوائم أو الأجزاء
- المقاصد موقوفة إلا إذا سمح معيار محاسبي آخر لا يمكن نقله من فترة الاستخدامين على فهم المعاملات والأحداث عرض الأصول بالصفحة لا يقتضي مقاصد
- باستناد الأبيدات العرضية تعرض بالهاجر
- المكاسب والخسائر الناتجة من مجموع معاملات صفات لا تعرض بالهاجر

تابع عرض القوائم المالية

- * فترة إصدار القوائم المالية على الأقل مرة كل سنة
- * معلومات المقارنات: قاضيتين على الأقل عندما تطبق سياسات بأثر رجعي أو تسويات إعادة تقييم كره
- * قوائم مركز مالي - قائمة من كل قائمة
- لغيره إعادة تبويب - عمل للقوائم المقارنات - إعادة تبويب ما لم يكن ذلك غير عملي

* الثبات في العرض والتبويب ما لم يكن هناك أسلوب عرض أو تبويب أكثر ملائمة / يتطلب معيار محاسبية آخر ذلك



* هيكل ومحتويات القوائم المالية
 الإفصاح بالمفرد الواسع يشمل البنود المعروضه في القوائم المالية
 يجب أن يتم تحديد القوائم المالية وفصلها عن المعلومات الأخرى
 لا يصف هذا المعيار ترتيباً أو شكلاً معيناً تقوياً المنشأة يعرض البنود على أساسه
 الفصل بين المتداول وغير المتداول يساعد في تحديد صفات الأصول التي يتم تدويرها بأستوى كبر رأس المال الفاصل

المؤسسات المالية من الأفضل للالتزام بـ الأصول على حسب دقة الأصول
 هناك تفرق بين السيولة - ملادة المالية (القدرة على سداد الالتزامات) المدى الطويل
 المستجيب للقرض

دورة التشغيل المعتادة
 الفترة ما بين اقتناء الأصول لتشغيلها وتحويلها إلى نقدية
 تقترض 12 شهر، كانت غير محددة

الأصول المتداولة / الأصول غير المتداولة
 الالتزامات المتداولة / الالتزامات غير المتداولة
 الموردین وبعوض مستحقات العاملین وتكاليف التشغيل
 من وثائق تستحق التسوية بعد 12 شهر

حقوق الملكية يجب الإفصاح عن طبيعتها وعرض كل أصنافها مدرجة ضمن حقوق الملكية
 فيما يتعلق برأس المال المصدرة

قائمة الدخل (الإرباح والخسائر) وقائمة الدخل الشامل

- يجب أن تكون القاضيتين منفصلتين

الحقوق غير المسيطرة
 ملاك الشركات الأخرى

- لا يتم إجراء مقاصف
 - لا يوجد بنود غير عادية سواء في قائمة الدخل أو الدخل الشامل أو الإرباح الشاملة

إفصاح عن صافي الربحية الدخل المرتبط بكل عنصر من عناصر الدخل الشامل بما في ذلك تسويات إعادة التقييم

تسويات إعادة التقييم

- لا تنشأ من إعادة قياس نظام المزايا المحددة
- كشفاً من التخلص من نشاط أجنبي
- استبعاد أصول ماليه صلافة البيع
- هذا القاتر

يتم عرض تحليل للمصروفات المعترف بها في قائمة الدخل بناء على طبيعتها المصروف أو وظيفة المصروف
 الزكوى ملائمة
 (عليه أن تفصح عن طبيعتها المصروف)

وظيفة المصروف (تكاليف المبيعات)
 يتم تبويب التكاليف إما كجزء من تكاليف المبيعات أو أنشطة التوزيع والإدارة
 في أكثر ملائمة - كوضع معلومات أكثر ملائمة للمستخدمين كوزن التكاليف قد يتطلب توزيعاً حليماً

طبيعة المصروفات
 - مشتريات مرادها - تكاليف نقل
 سهولة في التقييم

طريقاً لطريق المصروف

طريقاً لو طريق المصروف

- المبيعات
- + إيرادات تسجيل أخرى
- الخصومات من خصومات التنازل
- + أعمال مؤداة بواسطة المنشأة وتم سلفها
- مواد تخلاصت
- تكلفة جزايا عطلين
- اهلاك واستهلاك
- الاضخمات من عمدة الوصول الثابتة
- مصروفات تسجيل أخرى
- مصروفات تمويل
- + إيرادات استثمار من شركات تابعة أو شقيقة

- المبيعات
- المبيعات
- محل المبيعات
- + إيرادات تسجيل أخرى
- مصروفات تمويل
- مصروفات تسجيل أخرى

- ربح التشغيل
- مصروفات تمويل
- + إيرادات استثمار من شركات تابعة أو شقيقة
- الارباح قبل الضرائب
- ضريبة الدخل

الارباح قبل الضرائب
- ضريبة الدخل

الارباح صوري على النحو التالي
أصابع صوري ملكية الشركة الأم
حقوق أقلية غير السيطرة

مكتوبة - لا يتم توزيع رأس المال أو أرباحها رأس المال مثل (أرباح إعادة تقييم أو علاوة إهدار أسهم)
لا عند التصفية

رأس المال الإحصائيات
الارباح المرحلة
توجه الإعلان
الاستثمارات
تظهر التدفق النقدي
تأخر إعادة التقييم
أسهم الخزينة
المجموع

قائمة التغيرات في حقوق الملكية

- الرصيد ٢٠١١/١١
- + التغيرات في السياسات المحاسبية
- الرصيد المعاد عرضة
- + التغيرات في حقوق الملكية خلال ٢٠١١
- الرصيد ٢٠١٢/١٢
- + التغيرات في حقوق الملكية ٢٠١٢
- إصدار أسهم جديدة
- توزيعات
- إجمالي الدخل المتاح للسنة
- التحويل إلى الارباح المرحلة
- الرصيد ٢٠١٢/١٢

لا تعد التسميات وإمارة العرض بأثر رجعي بمثابة تغييرات
فحقوق الملكية ولكن تعد تسويات على رصيده أول المدة
للأرباح المرحلة

الايضاحات المتعلقة للقوائم المالية

- أسس إعداد القوائم المالية
- السياسات المحاسبية المطبقة
- الاقصاد عن المعلومات التي تتطلب المعايير ولم تعرض في صلب القوائم
- معلومات إضافية ذات صلة لا يمكن لفهم القوائم المالية

كترتيب الاقصادات كالتالي :-

- ١- مقرة كوضوح التفرقة بمعايير المحاسبة المصرية
- ٢- ملخص بأهم السياسات المحاسبية المتبعة
- ٣- المعلومات المؤيدة للبيانات المعروضة في القوائم المالية بشرتيب كل قائمة
- ٤- الاقصادات الأخرى

أسس القياس المتعددة
سياسات المحاسبة الأخرى

مثل الاقصادات المحتملة
اهداف المنشأة وسياسات المنشأة لإدارة المخاطر المالية
(إقصادات غير مالي)
كإيضاحات الأرباح المقترحة كإعداد القوائم المالية

معلومات عن المنشأة
المقر - الشكل القانوني - العنوان
طبيعة نشاط الشركة
أسم الشركة

الأصول الثابتة وأصلها (١٠)

(٦)

* لا يطبق عاملاً أصول (المتنظري للعرض البيع / الأصول الحيوية / حقوق التدوين)

* الأصول الثابتة هي أصول مملوكة تستخدم في المنشأة تحت طهي أو تصديرها أو غيرها من الأغراض الاقتصادية
• ومن المعوقات اعتمادها على أكثر من صفة واحدة

* التكلفة / القيمة التخريدية (مبتدئية) / القيمة التي تعددها المنشأة للأصل (القيمة الحالية للدفقات النقدية المتوقعة)

* القيمة العادلة الحرة التي يتم استلامها من بيع أصل
أو دفعه لتقل التكاليف
كما معاملته منظمه بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس

- صافي القيمة المتبقية / خسارة الأصل
الفرق بين القيمة المتبقية ١٠٠ و القيمة الاستثنائية ٨٠

* الاعتراف بالأصول الثابتة
منافع مستقبلية ويجب انتقال المنافع والمخاطر المترتبة بالأصل
تلكه يمكن قياسه بدقة (بشرطية يعتمد عليها)

- البنود ضئيلة القيمة يتم تجميعها كمجموعة واحدة
(مخزون أو مخزون)
- قطع القياس الاستثنائية الرئيسية أصل ثابت
- صعدان الأمان والمخاطر على المنشأة أصول

- الطائفة (صونر - جسم) كالتلف الفحص للطائفة
أوليك سعر الشراء + التكاليف الإضافية اللازمة + تكاليف الإصلاح والتوقع
* القياس الأولي للأصول بالتكلفة
لاحتقات قد تكون (خروج يومي / استبدال أجزاء من الأصل)

الأصول المنشأة داخلياً نفس فكرة المخزون فلا يرسم التكلفة الطبيعية
تتبع العاملون - تغيير الموضع - ضمانات التشغيل الأولي - الإيرادات العرفية لا تخفف من تكلفة الأصل

- شراء أصل بالأجل - يسجل كما لو كان تم شراؤه نقداً والفرق بين ما سيدفعه
يعتبر تكاليف تمويل على مدار فترة الأجل
- تبادل الأصول
القيمة العادلة للأصل المستلم
القيمة المتبقية للأصل المستبدل

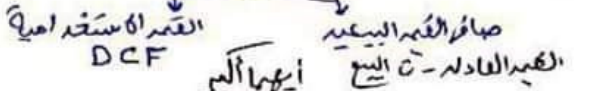
* القياس الإيجابي يكون أيضاً بالتكلفة وتم القاد نموذج إعادة التقييم

* الإهلاك - تعريف الإهلاك
الاراض والبيان أصول ممتلكات متداولة لاقتناءهما معاً - الإهلاك ضروري قائمة الدخل ويمكن أن
يتم تسجيله كدخل أو إنشاء أصل آخر للإهلاك

على الأقل
للإستهلاك
يجب إعادة النظر في العمر المتبقي والقيمة التخريدية للأصول - طري الإهلاك تعامل على أعلى تقدير محاسبياً + افصاح
- الأصل محل تقييم الأصول - تعدد خسارة الأصل ولا يجب أن تنزبه قيمته الأصل بعد ذلك
عن صافي القيمة المتبقية التماسكون للمبلغ لو لم يتم الاعتراف بالأصل أساساً

- القيمة القابلة للإهلاك
- يتوقف ~ ~ ~ ~ ~
- لا يتوقف ~ ~ ~ ~ ~
- القيمة التخريدية وهو الواقع
تكون محيوات أهية

- طرق الإهلاك (القسمة الثابتة - المتناقص - الوصيات المتخارج - طريقة مجموع أرقام السنوات)
- الأصل محل تقديران بين القيمة الاستثنائية وأقل من القيمة



- الاستيعاد من الدائري يكون أما بالتخلص من الأصل أو عدم وجود منفعة من استخدامه
- تاريخ التخلص هو (تحويله إلى غير وائتلاف / عدم الدخول الإداوي / قياس الأيراد / ترقق صافيه الوافده)
في النائية عن التخلص
للتقييم بإيرادات الأ
إذا كان نشاطاً للتجارة
توسيع الأصول بتأثيرها

- الاقصاد

الممنع الحكومي (١٢)

المحاسبة عن المنع الحكومي - والاقتراع عن المساهمات الحكومية

* لا ينطبق على (المساهمات الممنوعة في شكل مزاياء وتحديد الدرع أو الخصم الفرضية) أو التصرف الفرضية
 * الحكومات / المساعدات الحكومية من مزاياء اقتصادية معينة إلى منشأة أو مجموعة منشآت طبقاً للشروط معينة
 توفير البنية الأساسية لا يعتبر مساهمة حكومية
 هذه مساهمات حكومية فمصدر تحويل موارد اقتصادها بل منشأة معينة في مقابل التي تلك المنشأة
 تنفيذ شروط معينة تتعلق بالأنشطة التي يمارسها سواء كانه الائتمانية يرتبط بقرض مستقبلية أو سبائك
 يستثنى عن ذلك المساهمات التي لا يمكن تحديدها قيمياً
 المعاملات مع الحكومة التي لا يمكن تعيينها من المعاملات التجارية العادية
 (معلومات) (الاعانات المالية)

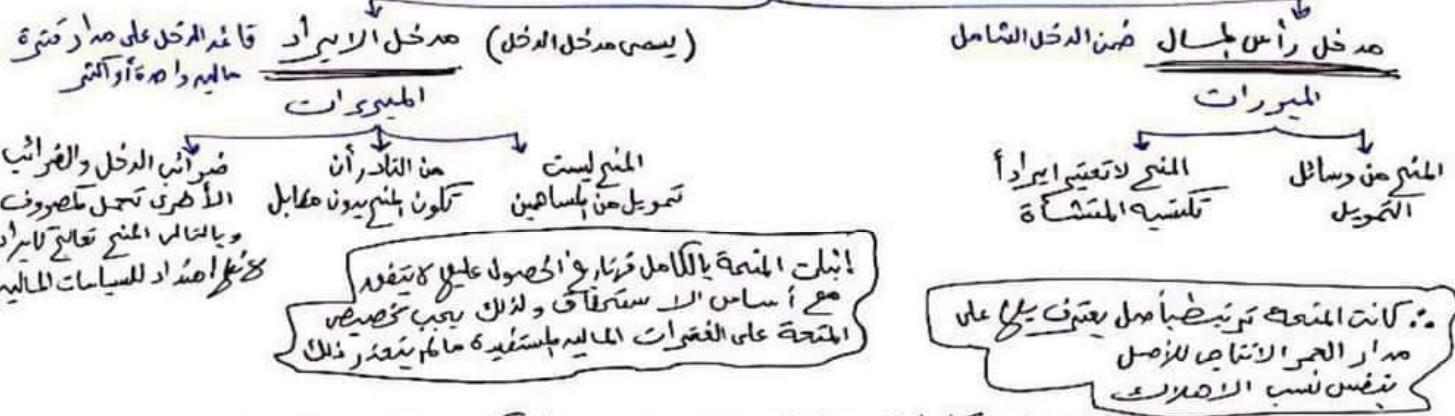
الممنع المرتبط بأصول
 شروطه شرائي أو انشاء أو اعتماد
 أصول طويلة الاجل بلهذه طريقة

* قد يكون العرض من المساعدة تشجيع المنشأة على التسرع في تنفيذ خطة عمل معينة
 * تأثير المساعدات الحكومية على الحد من القوائم المالية
 إيجاد طريقة ملائمة للحاسبة
 عند الموارد

* لا تثبت للممنع الحكومية بما في ذلك المنع غير التقديري بالقيمة العادية الا اذا تم التآكل من الأقس
 مقدر المنشأة على الوفاء بالشروط طابعاً
 صدى الاستفادة المنشأة من هذه المساعدات خلال الفترة
 المناسب

* العروض الحكومية القابلة للتنازل تعالج لمنحة اذا كانت منشأة ستشروط التنازل
 الحصول على عرض كلوص بسعر جازم منخفضة عن سعر السوق يعتبر منحة حكومية
 (ب) أن المنشأة سوف تتسلم المنع فعلاً

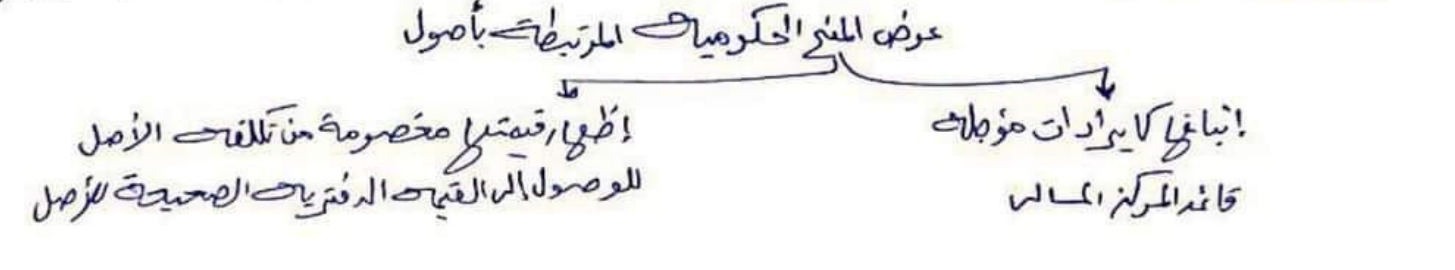
المعالجات المحاسبية للممنع الحكومي



أثبت المنفعة بالكامل فبإيراد الحصول على كالتفقد مع أساس الأستحقاق وذلك يجب تخصيص المتحة على القوائم المالية باستفيدة ما لم يتقدر ذلك

كانت المنحة ترتبط بأصل يعتبر يعلق على من أار العر الاقتصار للأصل بنفس نسب الأضرار

لو المنحة مرتبط كالتقييم آياتي كإيراد دخول الفترة التي سجل فيها المنشأة بتلايف تنفيذ تلك الفترة اعاد مثل قطعة أرض يجب إتاحتها من قبل في العر الاقتصار للمنفعة
 * المنح التي مقابل (تعويض عن نفقات أو ضائني أو دعم مالي ضروري لا تقابلها نفقات مستقبلية) يعتبر في الفترة التي تم فيها الإيد
 * المنح الحكومية غير التقديرية مثل أراضي (يجب تقديري القيمة العادلة للأصل وإثبات بلتمات أدايات المنحة بتمه حزيك)



عرض المنع الحكومي المرتبطات (مما قاعدته خل) باله خل

و يمكن ان تظهر المنع مقصومه من المصروفات لم ترتبطه
 لولا هذه المنع ما صدرت تلك المصروفات

الطريقتان مقبولتين

رد المنع الحكومي

تعتبر تعديل للتقديرات المحاسبية
 صنع مرتبطة بايراد
 تخصم من الرصيد الاثن للايراد الجوال لهذه بلغة
 فان لم يكن كما نبدأ او صفر يحل الفرق كما بالمصروف

صنع مرتبطة باصول
 يتم الرد بتعليق القيد الرقبيك للاصل
 او تخفيض الرصيد الاثن الجوال
 ويتم تحميل 0.2 في مجمع الاهلاك الاضافي الذي كان يجب
 ان تتجمله المتشاة لو لم تكن المتشاة حصلت على تلك
 المنع

المساعدات الحكومية

التا لا يمكن تحديه قديم لل مثل الاستشارات الفنيه او التسويقيه الجايبك
 والتا لا يمكن تصنيفها في المعاملات العادية للمتشاة
 يجب الإفصاح عن طبيعة ومدى ومدة سريان المساعدات الحكومية من اجل الاتصيح القوائم بالملم مفصلة

الافصاح

السياسات المتبعة في محاسبية
 عن المنع الحكومي
 طرق عرض المنع في القوائم بالملم

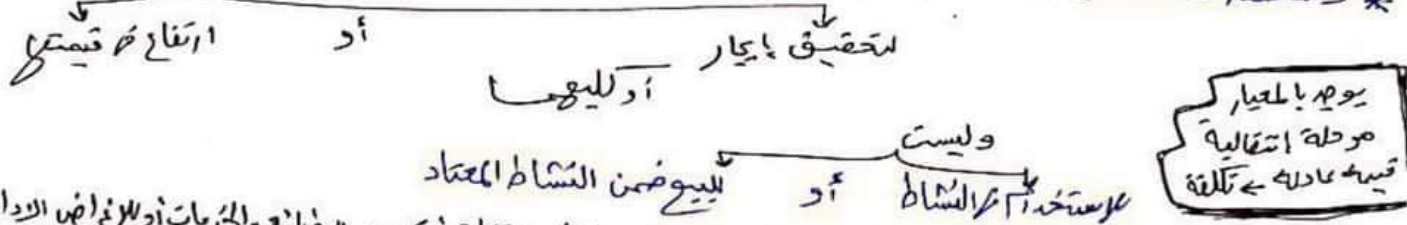
طبيعة وصفه اركل متعة
 والاشارة الى الاشكال
 الاخرى من ايام ان
 الحكومي

الشروط والالتزامات التي
 كما تفكر المتشاة من الوتاد على
 وايه ظروف محتملة اخرى
 يتصورها المساعدات الحكومية
 التي تم اثنائها محاسبية

الاستثمار العقاري (٣٤)

٩

* الاستثمارات العقارية : هـ عقارات (أراضٍ أو مباني - أو جزء من مبنى أو كليهما) محتفظة بحقوق المالك



* العقارات المشغولة يعرفها المالك (مستخدمة للإنتاج أو توريد البضائع والخدمات أو للإقامة الإدارية)

* أمثلة على الاستثمارات العقارية

أرض محتفظة على عود تحقيق ارتفاع ثم تقييم

الأرض محتفظة على العرض مستقبل

تأجير مبدئياً بوقت الحاضر

لإيجار تشغيل واحد أو أكثر

من تملك المنشأة ويتم

تأجيرها بوقت الحاضر

لإيجار تشغيل واحد أو أكثر

النسبة المعتاد للأجل العريب

جزء بقصد تأجير أو انتظار لارتفاع سعره

العقار به جزئين

جزء أصغر لاستخدامه في إنتاج البضائع والخدمات والأعمال الإدارية

جزء أكبر أو أصغر منه الذي يشكّل منفصل يتم إيجاره منفصلاً

في حال عدم إمكانية ذلك ← بعد استثمار عقارياً فقط ← في حاله الجزء باستخدام غير هذا



- * أمثلة على حال يقبض استثمار عقاري
- عقارات محتفظة على البيع ضمن النشاط المعتاد للمنشأة ← مخزون معيار (٥)
- عقارات تشاء أو تطور نيابك عن الغير ← عقود إيجار ~ (٨)
- العقارات المشغولة يعرفها المالك ← أصول ثابتة ~ (١٠)
- العقارات التي يتم تأجيرها للغير تأجيراً تصدياً

* شركة تملك عقار تؤجره لشركته أم أو شريكه

في القوائم المالية المحيطة لا يقبض استثمار عقاري

في حاله الشركة المؤجرة يقبض استثمار عقاري

* يتم الاعتراف بالاستثمار العقاري لأصل فقط في الحالات التالية

- من المعتقد أنه نوع منافع مستقبلية
- يمكنه فيما من ثلاثة بصورة يعتمد على
- تكاليف الخدم اليومية من عمال وأفراد بسطحة ← مصروف كإتايم الدخل
- استئجار الأجزاء من الاستثمار العقاري مثل الحوائط الإيجار ← تضامناً لقبض الاستثمار إذا استوفت شروط الاعتراف

القياس الزولي ← بالتلف

القياس بعد الاعتراف الزولي ← بالتلف

وعدم المنشأة الاقصاد عن القيمة العادلة للاستثمار العقاري

وأن يتم حساب القيمة العادلة بواسطة مقيم مستقل حاصل على شهادة مهنية معترف بها ولديه خبرة

في حال استطيع المنشأة تحديد القيمة العادلة على أن (تصف الاستثمار / نفسه عند إمكان تحديد القيمة العادلة / حدود التقديرات للمعيار

التحويلات من وإلى الاستثمارات العقارية

يتم عند ما يكون هناك تغيير في الاستخدام

من استثمار عقاري إلى مخزون ← يجب البدء في تطوير العقار بغرض بيعه

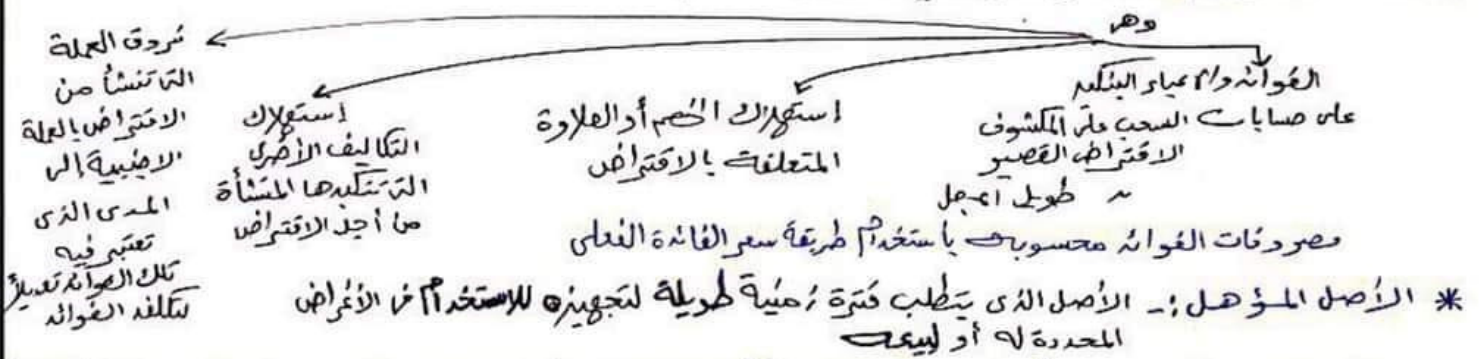
أما إذا تم استبعاد الاستثمار العقاري دون تطويره يبقى استثمار عقاري

يتم التحويل دون تغيير التكلفة الأصل

- الاستبعاد من الدفاتر يكون بالبيع أو سحبه من الاستخدام والإيجار والحسائر - صانعه صانعه التصرف - صانعه القيمة الدفترية
- أما التعويضات التي يحصل عليها من الغير لا تشمل الاستثمارات العقارية أو فقدت في تعريفه فقط عندما تصبح مستحقات
- الاقصاد (القيمة العادلة للاستثمار العقاري / اهل تحت بواسطة مقيم / ومصروفات / إيرادات الاستثمار العقاري / قيود / التعاقبات / الطرح الإهلاك / القيمة الدفترية

تكاليف الاقتراض (١٤)

* تلتفك الاقتراض إلى: هو الغوائه والتكاليف الأخرى التي تتكبدها المنشأة نتيجة للاقتراض أصول



* الأصل المؤهل :- الأصل الذي يتطلب فترة زمنية طويلة لتجهيزه للاستخدام من الأثر (المحددة له أو ليس)

مثل (بنود المخزون التي يتطلب تجهيزها فترة زمنية طويلة مثل السفن / المصانع / محطات توليد الطاقة / الاستثمارات العقارية)
 لا يعتبر أصل مؤهل لتكبد الاقتراض
 بنود المخزون التي تصنع بصفه روتينية أو متكررة بفترة زمنية قصيرة
 الأصول التي تكون جاهزة للاستخدام من تاريخ اقتنائها

* الاعتراف بتكاليف الاقتراض



جزء من تكاليف الأصل (ترسول)
 تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة
 المتعلقة مباشرة باقتناء أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل
 هذا التكاليف من الممكن تجهيزها إذا لم يتم الاتفاق على هذا الأصل
 (أقتراض الأموال) (خصيصاً للأصل المؤهل)

عند استخدام مجموعة من أدوات الديون (التحويل) أو إذا كان نشاط التمويل من المنشأة منسوقاً مركزياً أو استخدام تسهيلات أو قروض ممنوعة أو غير متصلة بعملات أجنبية (حالات تنقسم بالهجومية والتعقيد) ونتيجة لذلك فإنها يصعب تحديد قيمة تكاليف الاقتراض المتعلقة مباشرة بالأصل وبالتالي يصعب الحكم الشرح أمر مطلوباً

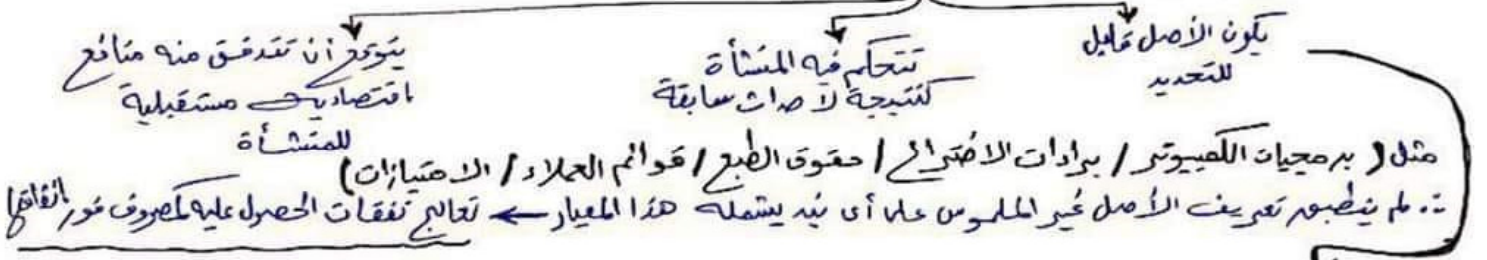
ن الاقتراض التي يجب رسملتها = ن الاقتراض الفعلية التي تكبدتها الشركة خلال الفترة بسبب الاقتراض - أي إيرادات تحقق من الاستثمار الموقوف للأموال المقترضة

الاقتراض بصرفه عامه وتستخدم الاموال المقترضة في اقتناء أصل مؤهل لتكبد الاقتراض تستخدم معدل الرسملة = معدل المتوسط المرجح لتكبد الاقتراض للمنشأة عن العروض القائم خلال المدة بعد استبعاد القروض التي تم ايراضيها تحديد أ بغرض اقتناء أصل ذات ويجب الاستمرار في قيمته الاقتراض المرسملة عن تكاليف الاقتراض التي تكبدتها المنشأة يمكن استخدام معدل رسملة واحد للشركة الأم وشركائها التابعة ويمكن أن تستخدم كل شركة تابعة متوسط المرجح الزيادة في القيمة الدفترية للأصل المؤهل عن قيمته الاسمي إذا ما يتم تخفيضه ويمكن ردها

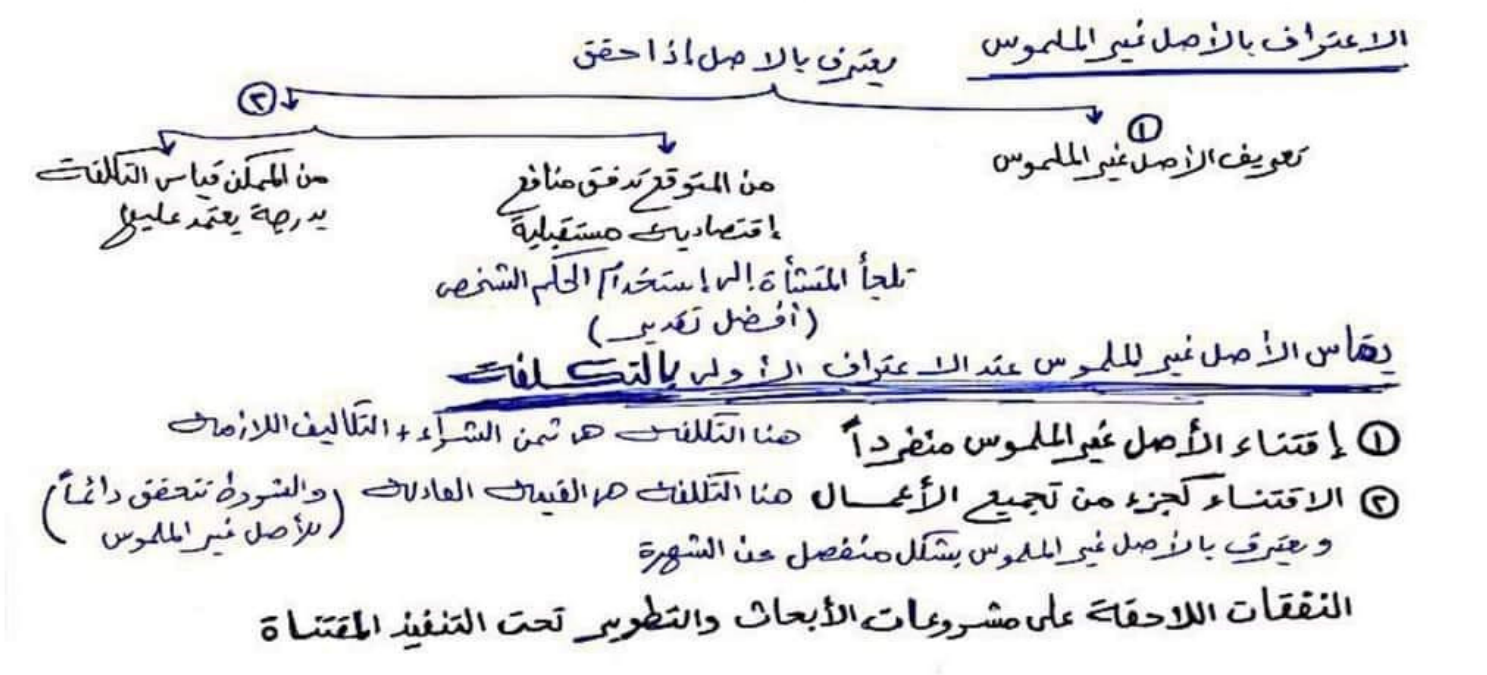
بدء الرسملة عند ما يتم	تعليق الرسملة	التوقف عن الرسملة
استيفاء الشروط النايليف	حلول الفترات التي تتعلق بعمل أعمال	عند ما يتم الانتهاء من كل الأشغال
(P) يتم الاتفاق على الأصل	الانشاء الفعالة للأصل المؤهل	الجوهري من الاموال لا عدد الأصل
(B) تكبد المنشأة لتكبد الاقتراض	لا يتم تعليق الرسملة إذا كان	المؤهل للاستخدام في الأثر من
(C) قامت بالانشطة الاصل لا عدد	التوقف للفيا بأعمال فنية	المحددة له أو ليس
الأصل للاستخدام في الأثر من	أو اداري جوهري	للتغير التعديلات البسيطة والأعمال
المحددة أو ليس	أو إذا كان التوقف خطوة ضرورية	الدونمائية والديورات أنشطة جوهريه
وتشمل الترخيص الفنية أو الاداريه	تحملها عدد الأصل	صلى تكاليف الاقتراض للرسملة خلال الفترة
السابق على أي الانشاء القاع		معدل الرسملة المستخدم في تكبد تكاليف الاقتراض

الأصول غير الملموسة (٢٣)

- الأصل غير الملموس :- هو أصل ذو طبيعة غير مادية يمكن تحديده وليس له وجود مادي
- لا يطبق هذا المعيار على (الأصول المالية / نفقات التفتيش / الأصول غير الملموسة المقننة) غير من بيعها في سياق النشاط العادي / الأصول الطبيعية المؤجلة / الأصول الناتجة عن مزايا العاملين / الشهرة الناتجة عن جميع الأعمال
- عند ما يتبين أحد الأصول الملموسة يتطلب الأمر استخدام الحكم الشخصي في تحديد العنصر الذي يتبعه بأصغر التمر ومن ثم تحديده المعيار واجب التطبيق مثل برمجيات الكمبيوتر المتعلقة بالتحكم في عمل آلة معينة :- كانت الآلة تعمل به وتعمل ← تعين جزءه كمثل الآلة (أصول ثابتة) أما إذا كانت جزءاً غير مكتمل ← أصول غير ملموسة
- التطوير ← تطبيق نتائج الأبحاث وتغييرها من المعارف على خطه أو تصميم ما غير من تقديم إنتاج جديد أو تحسين بشكل جوهري
- الأبحاث ← فحص ودراسة أصول مخططة من أجل التسايق وتطوير معرفتنا علمية أو فنية جديدة
- يعد الأصل غير ملموساً عند ما



- ① يكون الأصل قابل للتحديد عند ما ينشأ عن حقوق تعاقدية أو غيرهما من الحقوق القانونية
- ② التحكم في الأصل غير الملموس تتحكم المنشأة في أصل إذا كان له أثر (قدرة على التحكم في المنافع الاقتصادية) (أو أن تحد من قدرة الآخرين من الحصول على هذه المنافع) سواد بان يتم (بيع / تنازل / تبادل) بشكل منفرد هذا الأصل
- ③ المنافع الاقتصادية المستقبلية تحقيق إيرادات صافية مستجبات أو مخورات عن طريق تخفيض التكلفة أو منافع أخرى من استخدام الأصل

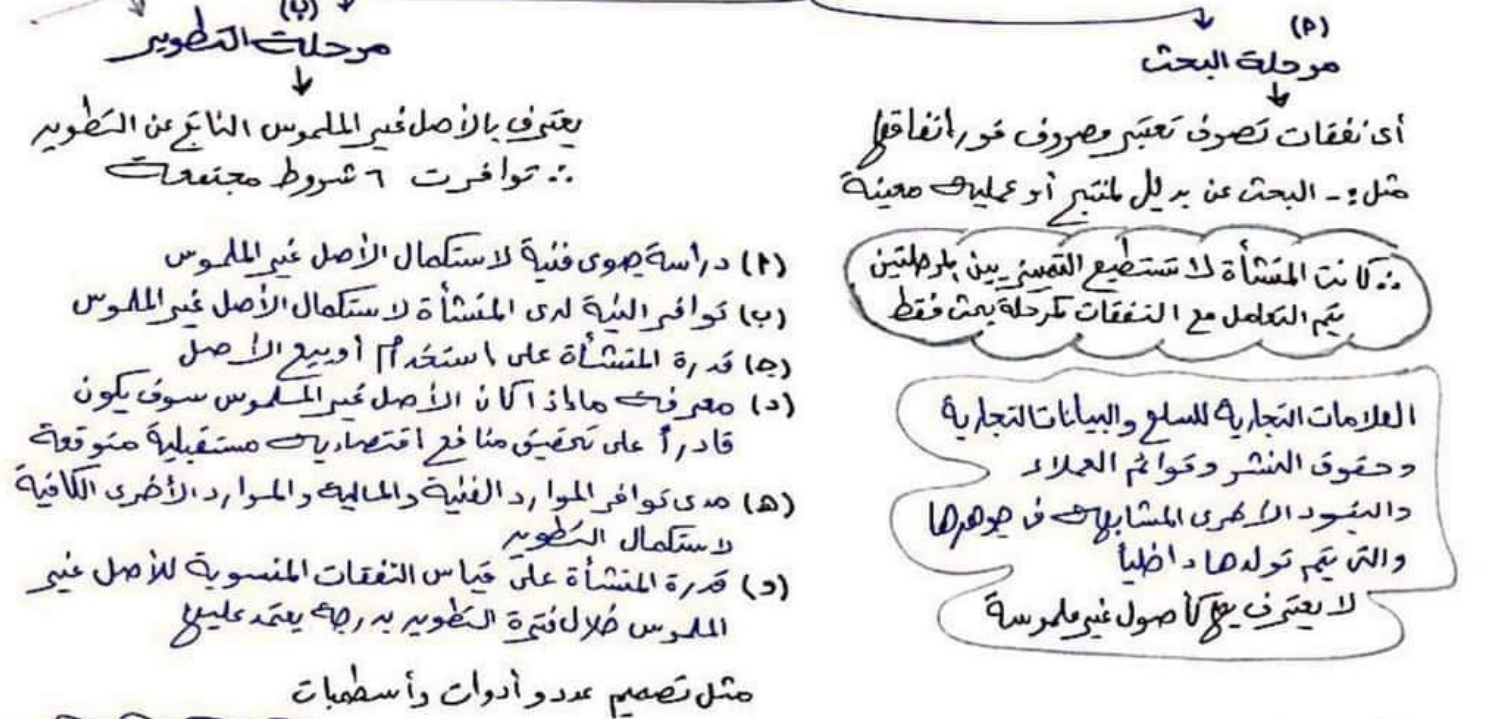


٤) الاستحواذ على أصل غير ملموس عن طريق منح حكوميح بالقيمة العادلة أو بقيمة مزيات مثل حقوق العيود المطار - ترخيص تشغيل مطبخ - اذاعي - أدتليفزيون - تراخيص الاستيراد

٥) تبادل الأصول: القيمة العادلة للأصل المقترن
أو القيمة العادلة عنى قابله للقياس
يقاس بالتكافؤ (القيمة المقترن) للأصل المقترن
عنه

الشهرة المتولدة داخلياً - لا يعترف بها ضمن الأصول
لأنها ليست مورداً محدداً
الأصول غير الملموسة المتولدة داخلياً
تصنف المنشأة مراحل تكوينا الأصل
إلى

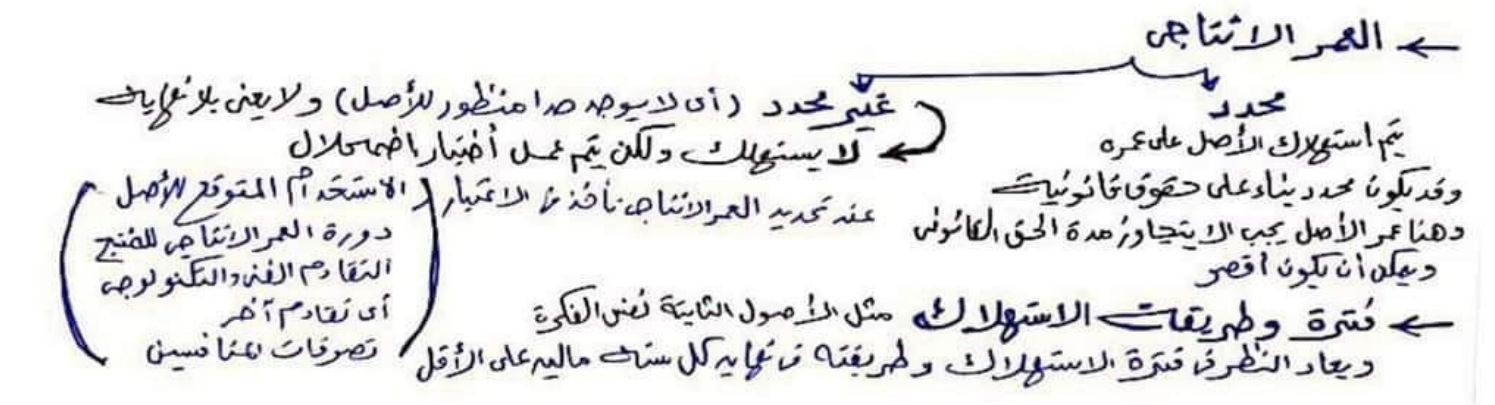
التي تقدمت من مرحلة البحث



تلفك الأصول غير الملموسة المتولدة داخلياً
هو مبلغ النفقات التي تم انفاقها من التاريخ الذي بدأ فيه الاعتراف بالأصل غير الملموس

الاعتراف بالمصروف
النفقات المتعلقة بالبنود غير الملموسة لمصروفات فور انفاقها
مثل (نفقات التأسيس / نفقات الاملان والترويج / نفقات نقل أو إعادة تنظيم كل المنشأة أو جزء منها)

القياس بعد الاعتراف بالتلفك مخصصاً من
مجموع الاستهلاك
مجموع خصائص الاستهلاك



← الأصول غير الملموسة التي ليس أعمار انتاجها

(13)

لا تستهلك

* ويتم النظر في الأصل غير الملموس الذي لا يستهلك كقائمة لتعديده استمرارية الأرباح والأرباح والظروف التي تدعم عدم تحديده عمره وفقاً لـ 362، استمرارية الظروف يعامل على أنه محدد ويكون ذلك تقدير محاسبي

← استبعاد الأصول والتصرف في أصل الأصول الثابتة نفس الفكرة

* الشهرة المشتهرة بالناسك عن جميع الأعمال يتم عرضها في قائمة المركز المالي كأصل غير ملموس وتراجع سنوياً (أختياراً ضمنياً)

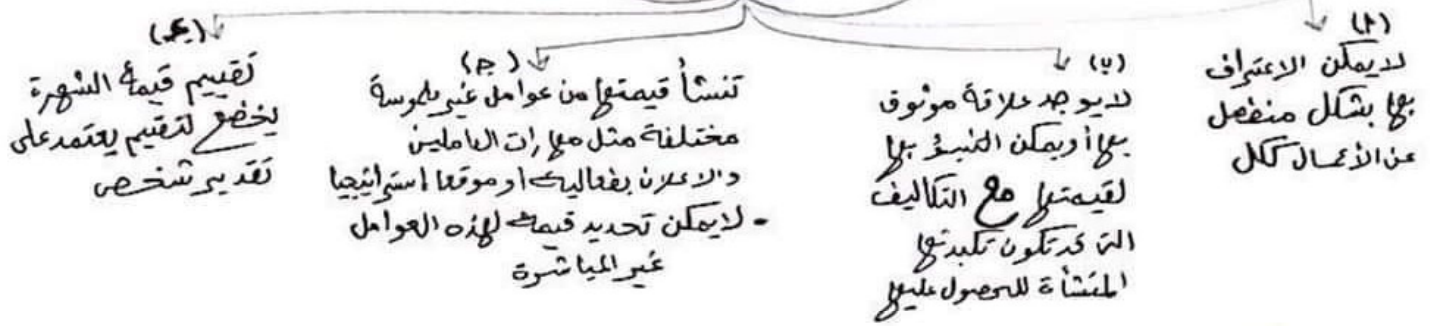
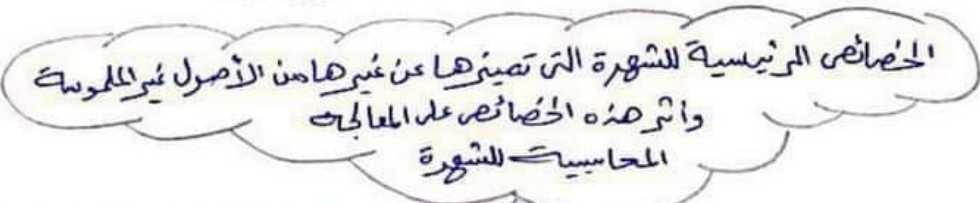
* نتج الشهرة عن (السمعة / مرموق الاستجابة لشكوى العملاء / شخصية الموظفين وتعاملهم مع العملاء)

* لماذا لا تعرف بالشهرة المولدة داخلياً لأنها

تغير قيمة الشهرة من يوم لآخر

متأصلة ومليئة بصدق بالعدل
وليس للقيمة يمكن تحديدها
بشكل موضوعي
تعتمد على التخمين
حكم شخصي

و = الفرق بين تكلفات الاقتناء والقيمة العادية لصان الأصول
المقتناة



* التفاصيل

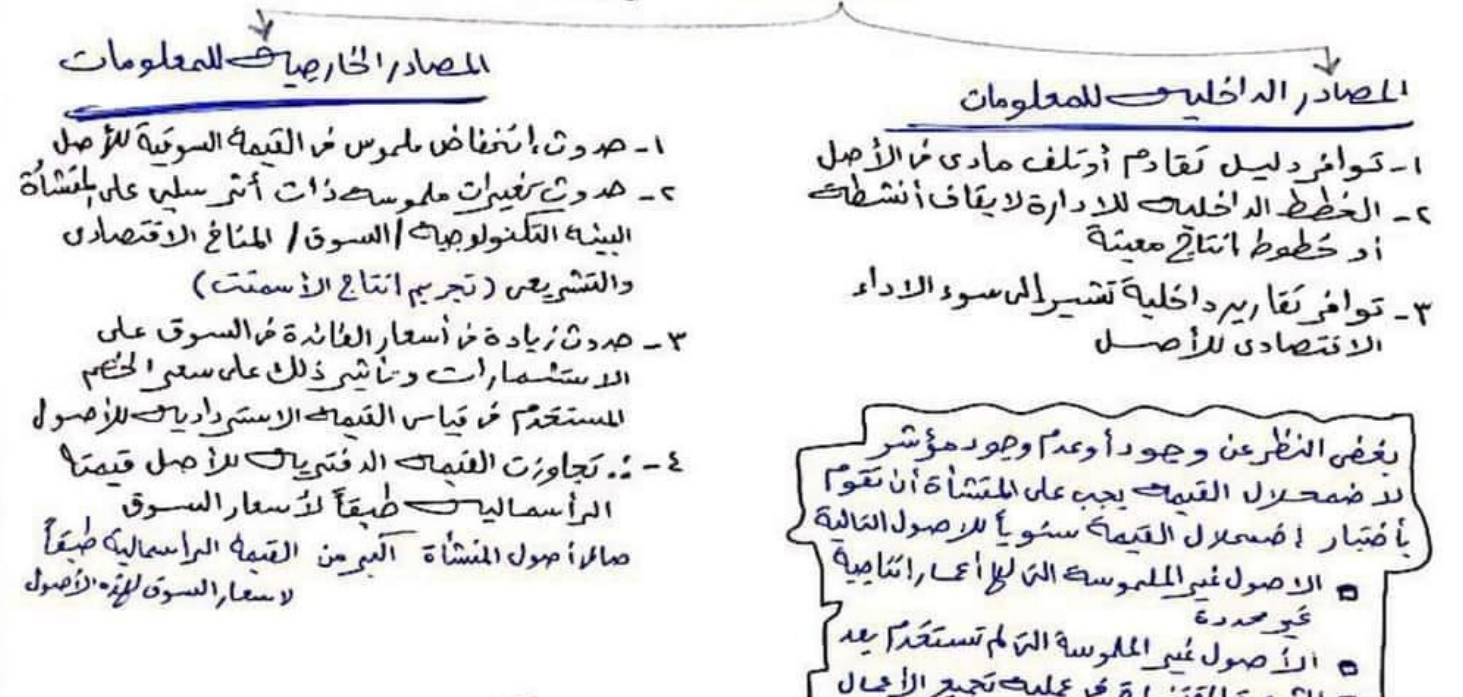
يتم الفصل بين الأصول غير الملموسة المولدة داخلياً والأصول غير الملموسة الأخرى ويتم الإفصاح لكل فئة من فئات الأصول غير الملموسة عن التي

- الأعمار، الاتناهي الممددة وغير الممددة
- طهره الذي ستعمله المستخدم للأعمال، الاتناهي الممددة
- أجمالي القيمة المكتسبة ومجموع الأرباح وخصائص الاضمحلال
- رصيده أول المدة + الإضافات - الأصول الميوية لمحتفظ بها بغرض البيع ± الاضمحلال
- - الاستهلاك ± صافى نفقات العلاج الناتج عن جميع القوانين المالية ± التغييرات الأخرى في القيمة المكتسبة
- السبب في كون الأصول غير الملموسة ليسه لبعض عمر محدد / وصف الأصل غير الملموس غير محدد المدة /
- وجود صيود على الأصول غير الملموسة / قيمة الأرباح المتأدية الخاصة باقتناء أصول غير ملموسة
- نفقات الأبحاث والتطوير

* الهدف من اختيار الاضمحلال هو ضمان ان قيمة الاصل المتبقية بالعوائم لا تنزبه عن قيمة الاستمارة رادية
 * الاضمحلال :- انخفاض قيمة الاصل بحيث تكون قيمته الاستمارة رادية اقل من قيمته الفعلي بالعوائم
 - لا يطبق المعيار على (المخزون / عقود الاكتمال / الاصول الضريبية المؤجلة / الاصول الناشئة عن مزاييا العاطلين
 الاصول المالية / الاصول المحتفظ بها بقرض البيع)

* تقديم مدى احتمال حدوث اضمحلال فما قيمة الاصل
 يتعين على المنشأة ان تقدر في تاريخ كل ميزانيتها ما اذا كان هناك أي مؤشر على احتمال حدوث اضمحلال
 فما قيمة الاصل ويتم الاخذ في الاعتبار تطبيق مبدأ الاهمية النسبية ويتم الاخذ في الاعتبار فقط
 الحائز الناجم عن الاضمحلال الا ان القيمة نسبية
 كما ان هناك مؤشرات لاحتمالية وجود اضمحلال - تقوم المنشأة بتقديم القيمة الاستمارة رادية للاصل
ملاحظة يتم ايراد اضمحلال للاصول غير الملموسة التي لم تتأخر بعد للاستخدام

المؤشرات على وجود اضمحلال
 يجوز ان تعد المنشأة مؤشرات أخرى



يمكن ايراد الاختيار في أي وقت في السنة بشرط ايراده في نفس الوقت كل سنة
 يتم الاعتراف بالأصل غير الملموس أولاً انما السنته الحالية - يتم اختيار اضمحلاله في الختام هذه السنة



عند إجراء تقدير القيمة الاستثنائية للأصل يتم اتخاذ الإجراءات التالية

- (ب) تطبيق سعر الخصم الملائم على تلك التدفقات النقدية المستقبلية
- (د) تقدير التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية من الاستخدام المستمر للأصل وعن بيعه التبرؤ

أسس تقدير التدفقات النقدية المستقبلية

- (أ) تقدير التوقعات الخاصة بالله تدفقات النقدية على أساس افتراضات معقولة ومؤيدة تمثل أفضل تقديرات الإدارة للظروف والأوضاع الاقتصادية التي ستكون قائم عليها مدار العرارة نتائجها المتبقية للأصل ويجب أن يطاد أهميه للأدلة والمؤشرات الخارجية
- (ب) تقدير التوقعات الخاصة بالله تدفقات النقدية على ضوء الأهر الموازنات والتوقعات التي أعتمد على الإدارة وأن تظهر تلك التوقعات فترة خمس سنوات مع استبعاد أية تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة أن تنشأ من إعادة الهيكلة أو من تحسين أو دعم أو إعادة الأصل
- (ج) تقدير التوقعات الخاصة بالله تدفقات النقدية فيما بعد الفترة التي تغطي الموازنات والتوقعات الصادرة مؤهراً باستخدام معدل نمو ثابت أو متغير للأصل خلال السنوات التالية وبشرط ألا يتجاوز هذا متوسط معدل النمو المالي الطويل بالنسبة للقطاعات أو الصناعات أو الدول أو السوق الذي يستخدمه الأصل

العناصر المكررة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية

- (أ) توقعات التدفقات النقدية الداخلة من الاستخدام المستمر للأصل
- (ب) الخارجه المتكبد والمتشاة لتوليد التدفقات النقدية الداخلة
- (ج) صافي التدفقات النقدية (بأن رصت) المتوقعة من بيع الأصل أو بالتوقع سداؤها للتخلص من الأصل

- يجب تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للأصل من حالة الراهنه
- يجب الا تشمل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية التدفقات الداخلة والخارجة المستقبلية المفردة التي يتوقع أن تنشأ مما يلي:
 - (أ) إعادة هيكلة مستقبلية لم تلتزم على المنشأة بعد
 - أو (ب) تطوير أو تحسين أو دعم الأصل
 - أو (ج) التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الأنشطة التمويلية
 - أو (د) صفقات أو صفقات ضربية الدخل

سعر الخصم

سعر الخصم هو السعر قبل الضريبة الذي يعكس التقييم الحالي للسوق لكل صمايلى؛ - (أ) القيمة الرصية للتعود

- (ب) المخاطر المرتبطة بالأصل التي يتم بشأنها تعديل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية
- الاعتراف وقياس خسائري الاضمحلال (القيمة الاستثنائية أقل من القيمة العنصرية) الفرق ٥٠ خسارة اضمحلال
- ويحسب الاهلاك أو الاستهلاك بعد تعديل القيمة العنصرية على أساس قسّم على مدار العرارة نتائجها المتبقية

وحدات توليد النقد

عند ما يكون من الصعب حساب القيمة الاستثنائية للأصل معين بصافي صنفرة قيم حساب تلك القيمة للوصلة المولدة للنقدية التي يتصلها بالأصل ككل أملاك الكتاب والعبارة متشاة تعدى من تفلك خط سلكه صديه خاصه به شربة أكوبيسات تقدم كمات النقل لخمس خطوط بيوجهن عقد مع المجلس المالي وأحد هذه الخطوط يتفق خسائري

الوصلة المولدة للنقد

أصغر مجموع يمكن تحديدها من الأصول التي تولد تدفقات نقدية داخلة وتكون مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من غيرها من الأصول أو مجموعات الأصول

كما ينبغي الأصل مورد نشط - تعبيره وصلة مولدة للنقد - صا كونها بعضاً أو كل هذا المتبقي يستخدم داخلياً

* يجب تحديد وصات توليد النقد بشكل ثابت من فترة لأخرى لنفس الأصل أو الأصول

الذات لأن إيراد تقييم ذلك له ما يبرره

- تخصم القيمة الدفترية لا التقييمية عند تحديد كل من القيمة الاستخدمية لوحة توليد نقد وتقييم الدفترية

الشهرة

يتم - توزيع الشهرة على الوصات المولدة للنقد وذلك عند تجميع الأعمال

وتقسم أي وصة أو مجموعات وصات يتم توزيع الشهرة عليها بما يلي :-

- (أ) أنها تمثل أدنى مستوى داخل الشركات مراقب على الشهرة للأغراض الداخلية للإدارة
- (ب) أنها ليست أكبر من أي قطاع تشغيل

وفي حالة عدم إمكانية استكمال التوزيع الأول للشهرة الملتصبة من تجميع الأعمال قبل نهاية الفترة السنوية التامة فيجب عليها التجميع عندئذ يتم استكمال التوزيع الأول قبل نهاية الفترة السنوية الأولى

التأخر بعد تاريخ الاقتناء ١٢ شهر من تاريخ الاقتناء

له عند التصرف في أصولها بخصم وصة مولدة للنقد يتم توزيع الشهرة عليها ← تستخدم القيم النسبية لا القيمة المطلقة
وكذلك الأصول الممتدة إعادة تنظيمها على النظم
بما يلي وصة أو أكثر من الوصات المولدة للنقد

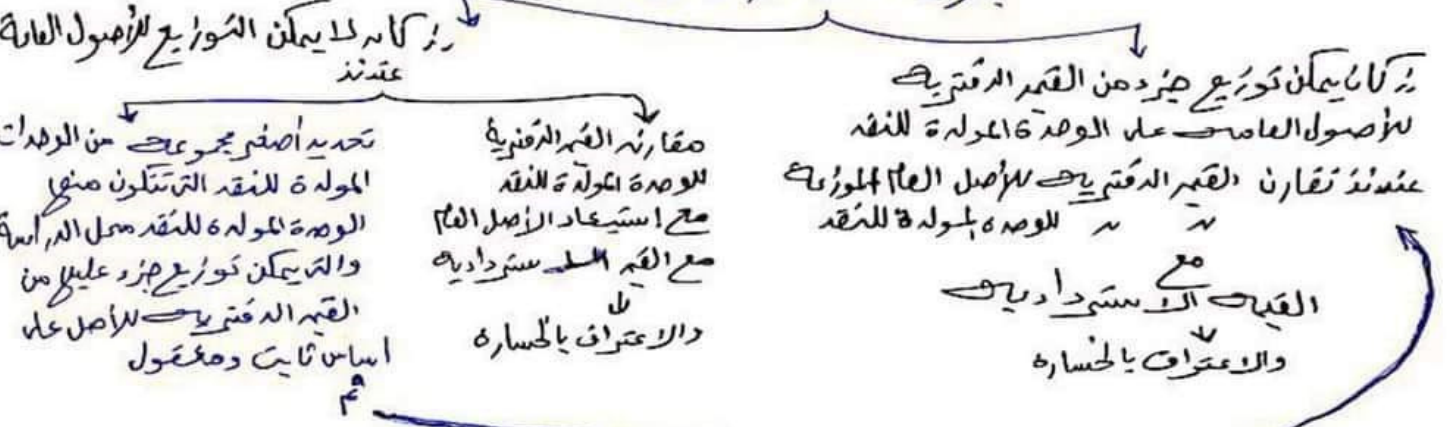
اختبار إضمحلال قيم الوصات المولدة للنقد التي تتضمن شهرة



أصل هناك مرسوم على الإضمحلال
يضمحل أو لا يتم
إيراد اختبار الإضمحلال للوصة المولدة للنقد

الأصول العامة بالمنشأة

سواء مجموعة أو منفصلة مثل (إدارة الرئيس / قسم من المنشأة / مركز بحوث / معدات معالجة البيانات) ومن خصائصها الرئيسية أنها لا تولد تدفقات نقدية داخلية بشكل مستقل عن الأصول الأخرى عند إيراد اختبار الإضمحلال القيمة على وصة توليد النقد تقوياً المنشأة بتحديد الأصول العامة التي ترتبها بالوصة محل الدراسة



← خسارة اضمحلال قيمة وحدة توليد النقد

عندما تتجاوز القيمة الاسمية ارباح الوحدة قيمتها الدفترية
فلا يوجد اضمحلال ولكن العكس

وإن كانت هناك خسارة اضمحلال كوزن أدلة

على * الشهرة

* الأصول الدفترية للوحدة بالتناسب على أساس القيمة الدفترية لكل أصل من الوحدة
على أنه يجب عدم تخفيض القيمة الدفترية للأصل إلا أقل مما يلي أيهما أكبر

- ١ - القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع
- ٢ - القيمة الاستخدمية للأصل
- ٣ - صفر

• ويجب الاعتراف بأي التزائم خاص بأي مبلغ متبق لخسارة اضمحلال قيمة وحدة توليد النقد فقط إذا كان ذلك مطلوباً طبقاً لمعيار محاسبه أخر

← عكس (رد) خسارة الاضمحلال

يجب عمل المتشاة في تاريخ كل ميزانية تقسيم ما إذا كان هناك دلالة على أن خسارة اضمحلال أي أصل معترف بها خلاف الشهرة في السنوات السابقة لم تعد موجودة أو أنها أخذت من التخفيض

عند وجود هذه الدلالات يتم رد ضائتي الاضمحلال كإرباح والحسابات وزيادة القيمة الدفترية للأصل إلى قيمته الاسمي ارباح الجديدة بشرط الاستعداد للقيمة الدفترية التي سيتم زيادتها للأصل قيمته الدفترية لو لم يتسبب ضائتي اضمحلال

لا ينبغي رد خسارة الاضمحلال الناجمة عن اضمحلال الشهرة

← الاوضاع

النسبة لكل فئة من الأصول

- ضائتي الاضمحلال
- رد ضائتي ... إن تمت
- وصيف الوحدة المولدة للنقد قبله في إنتاج / مصنع / مشروع
- التقديرات المستخدمة لقياس القيمة الاسمي ارباح

السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء (٥)

صاحبها

تصحيح الأخطاء

- * يعتبر حذف أو تحريف البدها نسبياً سواء صنفوا أو مجمعا إذا كانا سيئاً من الغرايات الاقتصادية التي يتخذها مستخدم التوائم (لمستثمرين / المقرضين / الدائعين الأخرين)
- * أخطأ والفترات السابقة (حذف / تحريف) في التوائم المالية المتشابهة عن فترة أو فترات سابقة نتيجة عدم القدرة على استعمال المعلومات أو سوء استعمالها والتكاليف

صاحبها
الموافق على إصدار
الوصول عليها وكذلك أخذها في الاعتبار
* ينبغي على المتشابهة أن تقوم بتصحيح الأخطاء والفترات السابقة ذات الأهمية النسبية وذلك بأثر رجعي ثم أول توائم مالية تعتمد للإصدار بعد المنشأ فعلاً وذلك من خلال

إعادة عرض مبالغ المقارنة عن الفترة أو الفترات التي صدرت فيها الأخطاء
فيتم تعديل الأرصدة المتشابهة للوصول والافتراضات وصحفت الملمة عن أي فترة مالية سابقة
إذا تعدد الأثر الرجعي تنتقل إلى أي فترة من المظاهر العملية من تعدد انتقال إلى الأثر المستقبلية

الأوصاف

السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء

التغييرات في التقديرات المحاسبية

- تعدد القيمة الدفترية لأي أصل أو التزام أو تعديل تيمم الأخطاء وتنشأ التغييرات نتيجة لتغيير المعلومات والظروف الجديدة عن التكاليف متوقعة عند الموقف المالي التقديرات مثل (الديون المديونية / نفاد الخبز والقيمة المالية للأصول والتكاليف المالية)

عند ما يصعب على المتشابهة التمييز بين التغيير في سياسات محاسبية والتغيير في تقدير محاسب فان ذلك التغيير يعامل كتغيير في تقدير محاسب

لا يتم للحاسبية عن التغييرات في التقديرات المحاسبية بأثر رجعي وإنما بأثر مستقبلي وذلك بأدراك ذلك التأثير في ٢٠٠٤

فترة التغيير والفترات المستقبلية
في حالة التغيير يؤثر على تلك الفترة فقط بنفسه
لا تعد المحاسبية عن التغييرات في التقديرات المحاسبية تصحيحاً لأي خطأ

الأوصاف

لا يجوز باستخدام الإدراك المتأخر في السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء

السياسات المحاسبية مثل أسس القيمة
هذا المبدأ في الالتماس والقولده والممارسات التي تقوم المنشأة بتطبيقها عند إعداد عرض القوائم المالية في حالة عدم وجود معيار أو تفسير يمكن تطبيقه بشكل محدد على معاملات أو أحداث تتخذ الإدارة حاتمها لموضوع وتطبيق سياسات محاسبية تؤدي إلى معلومات ذات صلة ويمكن الاعتماد عليها وكذلك - المتطلبات في المعايير المتداول وهو موضوعات الإصدارات - المتطلبات ذات الصلة الواردة المهنية - المتطلبات وأسس الاعتراف الواردة في الممارسات المحاسبية

تغيرات السياسات المحاسبية
التغييرات في السياسات المحاسبية
يتم تطبيقها بأثر رجعي
الإذاعة رقم ٤
التأثير الصافي للقبول
ويتم تغيير السياسات في حالة ذلك مطلب معيار أظهر
في حالة هذه التغيير يجرى
لأس عرض أفضل

لا يعد تغييراً في السياسات المحاسبية
تطبيق سياسة محاسبية
لها حالات أو أحداث تختلف
في جوهرها عن الممارسات
المسابقة

- تطبيق معيار محاسبية وصوري لزول صفة في أثر رجعي
- أي تسوية تنشأ عن التغيير في السياسات المحاسبية تتعامل كمتسوية على رصيده أول المهلة لا يعد فترة سابقة
- صفة تعدد بل أو كما المقارنة
لا يزال في مرحلة أو ظهوره
ماتم عليه
الملمة

الأصول غير المتداولات المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة (٢٢)

* لا تسرى أحكام القياس المنصوص عليها في هذا المعيار على الأصول التالية:-
(أصول كبريائية مؤهلة / الأصول الناشئة عن مزاياء العاملين / أصول الاستثمار العقاري / الأصول الحيوية
الحقوق التعاقدية بموجب عقود التأمين)

* المجموعات الجارية التخلص منها مجموعة الأصول المزمع التصرف فيها بطريقة البيع أو غير ذلك مجتمعة
لمجموعة من صفقات واحدة
والالتزامات المتصلة مباشرة بتلك الأصول التامة المزمع نقل ملكيتها
من الصفقة
مثل (شركة تابعة / وحدة مولدة للمقد / عملية واحدة بالمتشأة)

١ تأييد الأصول غير المتداولات كأصول محتفظ بها لغرض البيع
بإذ كان من المتوقع أن يتم استرداد قيمتها الدفترية بشكل أساسي من صفقة البيع وليس من الاستمرار في
الاستخدام

ويجب توافر شرطين

يجب أن يكون الأصل متافاً
للبيع الفوري بحالته
بدون أية شروط الاسترداد
العادية للبيع

- يجب أن يكون أصلها يبيعها حال
- أن يلتزم المستوى المناسب من الإدارة بخطة البيع
- هناك برنامج نشط لإيجاد المشتري
- أن يكون قد تم البدء بتمام الخط
- يجب أن يتم التسويق الجاد والنشط للأصل
- بسرعة معقول تناسب مع قيمته الحالية
- يجب أن يكون من المتوقع أن تستوفى عملية البيع
- الشروط التي تسمح بقيدها كعملية بيع كاملة
- خلال عام واحد من تاريخ التأييد
- عدم احتمال إصدار تغييرات جوهرية في الخطة
- أو أن يستمر التراجع عن الخطة

قد تعقد عملية البيع لأكثر من
عام ويصح الأصل ميوب على
أنه محتفظ به لغرض البيع
شروط جواز ذلك هي
ه أحداث وظروف خارجية عن
إدارة المتشأة
وتوافر الأدلة الكافية التي تؤكد
إستمرار المتشأة في التراجع بزيادة البيع

عندما تشتري المتشأة
أصلاً غير متداول
بغية التصرف فيه
لاحقاً ليس الأصل
عليه بتأييد الأصل
غير المتداول على
أنه محتفظ به لغرض
البيع اعتباراً من
تاريخ شرائه
على أن يستوفى
شروط العا

+ موافقة المساهمين
نفس الشروط للأصل غير المتداول
المحتفظ به للتوزيع على أصحاب
المتشأة

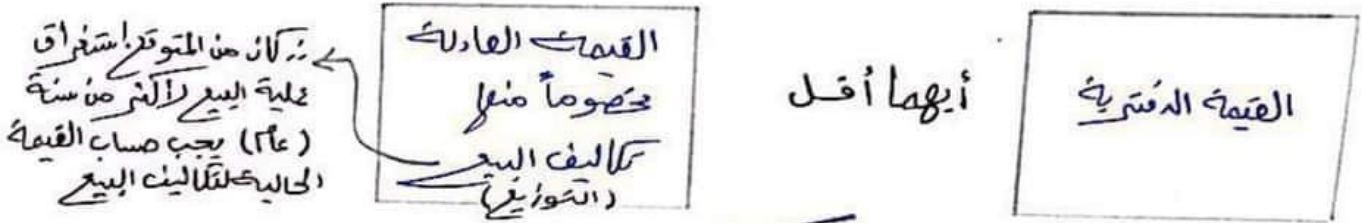
مكروهة: استيفاء الشروط بعد تاريخ نهاية الفترة المالية لا يجوز تبويب الأصل غير المتداول على أنه محتفظ
به لغرض البيع ولكن لو كان قبل انعقاد القوائم → أفضح

* الأصول غير المتداولات المتوقعة عن العمل لا تصنف على أنها محتفظ بها لغرض البيع لأنها
سيتم استرداد قيمتها من خلال الاستمرار في استخدامها

١ إذا استوفت مجموعة الأصول المتوقعة الشروط الخاصة بالعمليات غير المستمرة
فعلى المتشأة أن تقم التناهي والتوقعات النقدية الخاصة على أنها عمليات غير مستمرة
لا تعاليم المتشأة أصلاً غير متداول ثم إيقافه عن العمل بشكل مؤقت على أن لا مزع الاستغناء عنه

* قياس الأصول غير المتداولات والمبوبات لمحتفظ على الغرض البيع

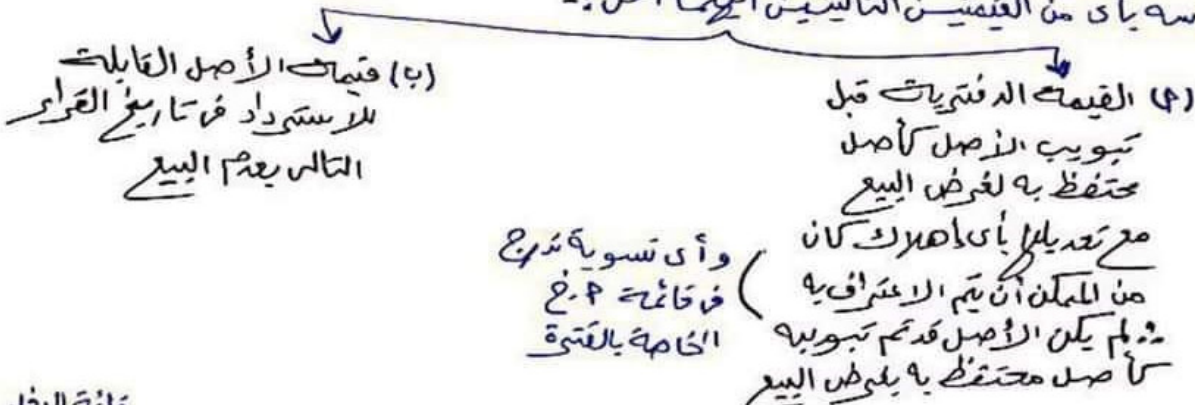
(٢٠)



* الاعتراق ينسأثر الاضمحلال من القيمة وعكسها
 يتم الاعتراف بتسائر الاضمحلال عند انخفاض صافي القيمة العادية للأصل عن القيمة الدفترية
 يتم الاعتراف بزيادة التاجات عن أية زيادة لاحقة فاصفا القيمة العادية بشرط الاتعداد قيساً
 حساساً الاضمحلال قيمة الأصول الترميمية الترم الاعتراف بطريقاً لهذا المعيار أو صيغ (٢١١)
 لا يجوز احساب اهلاك لذى من الأصول غير المتداولات لهذا انحرافية (محتفظ على الغرض البيع)

* التغييرات في خطة بيع أصول

- قامت المنشأة بتسيو أصل على أنه محتفظ به لغرض البيع ولكن الشروط لم تعد موجودة
 أو يجب على المنشأة أن تتوقف عن تسيو الأصل على أنه محتفظ به لغرض البيع
 ويتم قياسه بأى من القيمتين التاليتين أيهما أقل :-

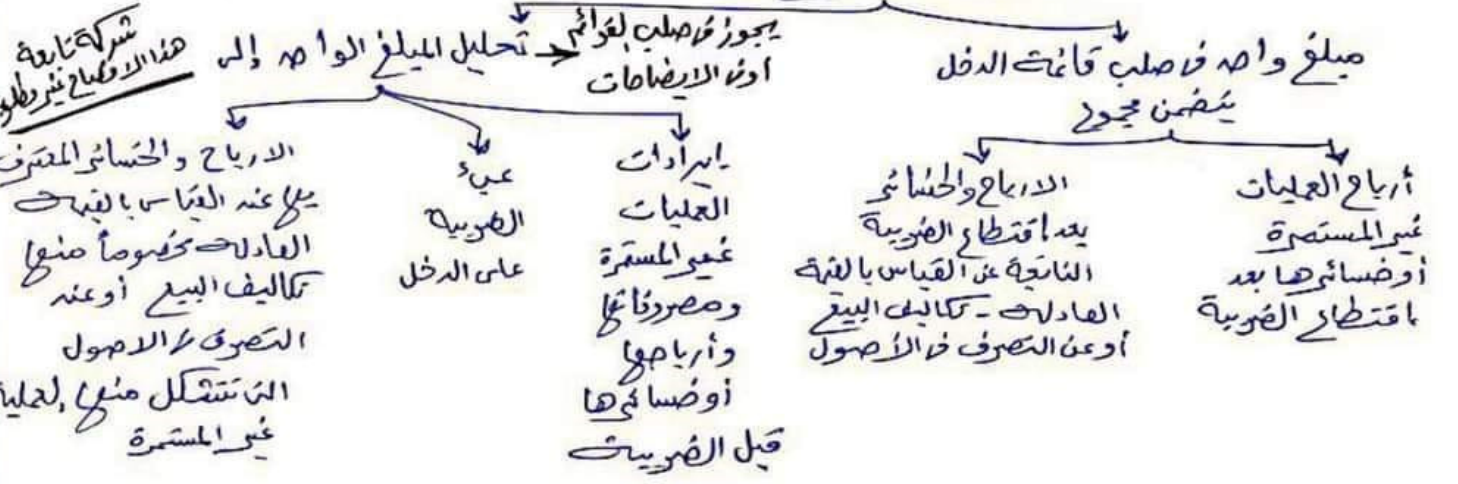


* عرض العمليات غير المستمرة

عرض من عناصر المنشأة التي إما قد تم التصرف فيها أو قد تم تسيو على المحتفظ به لغرض البيع وقد تكون (خطأ تجارياً ليسياً أمستقلاً / منطوقاً بغير فائدة للعمليات أو هزود من خط تجارى أو منطوقاً بغير فائدة أو شركة تابعة تم شراؤها بنية لإعادة بيعها) على المنشأة أن توضح عن

أرباح العائنة عمليات مستمرة	X
عمليات غير مستمرة	
أرباح العائنة من عمليات غير مستمرة	X

بعد اقتطاع الضرر
 أى بالاصاف



يتم إدراج آية أرباع أو خسائر عند إعادة قياس أصل غير متداول والميوب على أنه محتفظ به لغرض البيع ولا يستوفى شروط العملية غير المستمرة فقامت الأرباع والخسائر الناشئة عن العمليات المستمرة

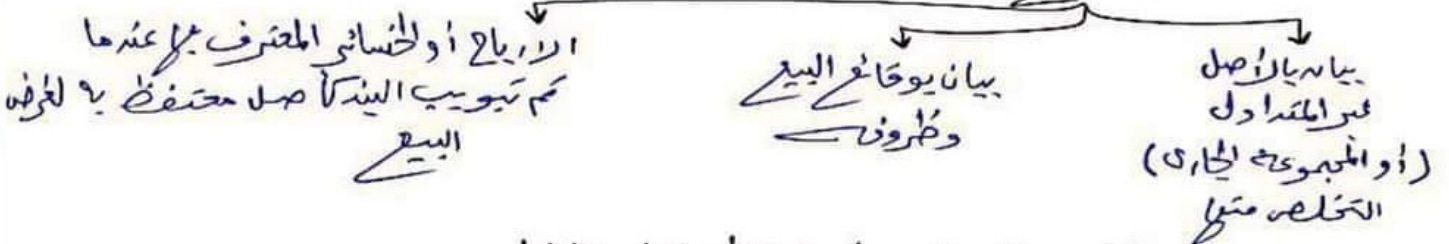
عرض أصل غير متداول أو مجموعة جاري التخلص منه والميوب على أنها محتفظ بها لغرض البيع

الأصول
أصول غير متداولة
أصول متداولة
أصول غير متداولة محتفظ بها لغرض البيع
التزامات وحقوق الملكية
حقوق الملكية
التزامات المتداولة
التزامات غير المتداولة
التزامات المترتبة
بأصول غير المتداولة محتفظ بها لغرض البيع

- يتم عرضها بشكل منفصل ومستقل عن سائر الأصول والميزانية
- كقيم إيراد مقاصد بين تلك الأصول والتزامات وعرضها مبلغ واحد
- ويتم الإفصاح عن أهم الأصول والتزامات الميوية محتفظ بها لغرض البيع منفصلًا سواء في قائمة المركز المالي أو في بيانات التعميم

* إفصاحات إضافية

عند ما يتم تصنيف الأصل غير المتداول محتفظ به لغرض البيع على أنه المتشاة أن تفحص عن



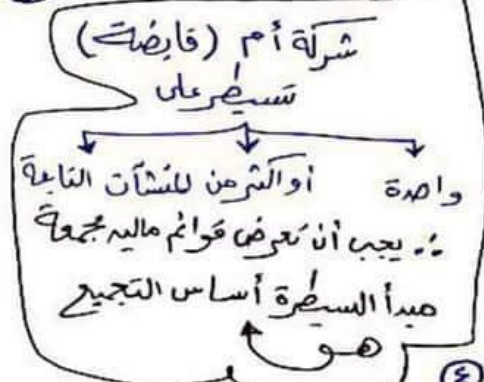
وإن أمكن القطاع الذي يعرض فيه الأصل غير المتداول

في خلال توقف المتشاة عن تبويب أصل غير متداول على أنه محتفظ به لغرض البيع على المتشاة الإفصاح عن

بيان بالوقائع والظروف التي تؤدي إليها أرباح الخسائر وأثر هذا القرار على نتائج العمليات من الفترة المعروضة وعن أية تغييرات سابقة عليها ثم عرضها

القوائم المالية المجمعة (٤٩)

(٤٤)



حسابات المجموعة

في كل منشأة أم أن تقوم بإعداد قوائم مالية مجمعة
بما في ذلك المنشآت الاستثنائية
الإعفاء من إعداد قوائم مالية مجمعة
لا تحتاج المنشأة الأم إلى عرض قوائم مالية مجمعة في حالات
(قطر في حالات) قواعد الشروط التالية مجتمعة:

في حالات قيام الشركة القارضة الأكبر
أو الوسيطة التي تسيطر عليها
قارضة لتلك الشركة بإصدار قوائم
مالية مجمعة للاستخدام العام طبقاً
لما هو وارد بمعايير المحاسبين
المصريين

- ① إذا كانت المنشأة الأم لها فرعا ذاتها شركة تابعة مملوكة كلياً أو جزئياً للمنشأة الأم في نفس البلد أو في بلد آخر (بمن فيلوم من ليس لهم حق التصويت) عندما يملك الشركة الأم بعض قوائم مالية مجمعة ولم يغير ضوا
- ② إذا كانت أدوات الدين أو أدوات حقوق الملكية للشركة الأم لا يتم تداولها في بورصة الأوراق المالية
- ③ إذا لم تقم المنشأة الأم بتقديم قوائم مالية ولم تشر في اتخاذ أي إجراءات لتقديم تلك القوائم لهيئة الرقابة المالية أو لدى جهة رقابية أخرى بغرض إصدار أي فئة من الأدوات المالية ببورصة أو أوراق مالية

* مفهوم السيطرة - يسيطر المستثمر على المنشأة المستثمر فيها عند ما فقط عندما يكون للمستثمر جميع ما يلي :-

- (أ) السلطة على المنشأة المستثمر فيها
 - حقوق قائمة تعطي المستثمر القدرة الحالية على توجيه الأنشطة المعين
 - أي الترتيب على عوائد المنشأة وليس بالضرورة أن يتم استرداد السلطة
 - قد تكون السلطة واضحة من خلال حقوق التصويت أو معقدة وهناك أخذ أكثر من عامل لتقييم السلطة
 - إذا كان لاثنين أو أكثر تعطيهم السلطة المطلقة لتوجيه الأنشطة فإن المستثمر الذي لديه القدرة الأكثر هو المسيطر
 - المستثمر الذي يمتلك حقوق حماية (وقائية) لا يكون له سيطرة ولا سلطة
- (ب) التعرض أو الحق في العوائد المتغيرة من خلال مساهمة في المنشأة المستثمر فيها
 - عند ما يكون من المحتمل أن تتغير عوائد المستثمر الناتجة عن شركته نتيجة أداء المنشأة المستثمر فيها سواء إيجابية أو سلبية أو ارتداداً معاً
 - لا يسمع المستثمر واحد فقط بالسيطرة
 - لا يسمع لأكثر من طرف بالمشاركات في عوائد الشركة المستثمر فيها
- (ج) القدرة على استخدام سلطته على المنشأة المستثمر فيها للتأثير على مبلغ العوائد التي يصل إليها منها
 - (العلاقة بين السلطة والعوائد)
 - يسيطر المستثمر على الشركة المستثمر فيها ليس فقط فيما طال امتلاك السلطة على المنشأة المستثمر فيها وتتم فيه للعوائد المتغيرة الناتجة من شركته معها أو امتلاكه حقوقاً في هذه العوائد بل عند ما يكون أيضاً قادراً على التأثير على هذه العوائد من خلال شركته في المنشأة المستثمر فيها
 - لا يسيطر المستثمر الوكيله على الشركة المستثمر فيها عند ممارسة حقوق اتخاذ القرارات المفوضه إليه

تابع صفوة السيطرة

(ج) القدرة على استخدام السلطة على المنشأة المستثمر فيها للتأثير على صانع العوائد التي يصل عليها من قبل

(ب) المقرض أو الحق في العوائد المنقصة من خلال مساهمته في المنشأة المستثمر فيها

(أ) السلطة على المنشأة المستثمر فيها

- ومن حقوق الحمايات

- 1- حق المقرض بتفويض المقرض من تنفيذ أنشطته قد يغير بشكل مكوّن ومعلوم مخالفاً لثمن المقرض بما يائق الضرر بالمقرض
- 2- حق المقرض بحجز أصول المقرض إذا فشل المقرض في تلبية شروط سداد المقرض
- 3- حق الطرف الذي يملك حصص غير مسيطرة في الجهة المستثمر فيها بالموافقة على التغيرات الرأسمالية التي تتجاوز السياق العادي

- من الحقوق التي تمنح للمستثمر السلطة ما يشكل منفصل أو مجتمع على سبيل المثال لا الحصر

- 1- حقوق التصويت في الجمعية المستثمر فيها (أو حقوق التصويت المتعلقة)
- 2- حقوق تعيين أو إعادة تعيين أو عزل أعضاء الإدارة الرئيسيين في الجهة المستثمر فيها
- 3- حقوق تعيين أو إقصاء منسأة أخرى تقوياً بتوجيه الأنشطة ذات الصلة
- 4- حقوق توجيه الجهة المستثمر فيها لغيره أو رفض المعاملات التي تصب في مصلحة المستثمر
- 5- حقوق أخرى

الاختصاصات لا تمنح صاحبها بالضرورة القدرة على توجيه الأنشطة التي تؤثر على عوائده يستفيد



حقوق التصويت المحتملة - تأخذ الاعتبار عند تقييم السيطرة ويجب أن تكون مؤثرة ويمكن تنفيذ هذه الحقوق

تقييم السلطة على المستثمر أن يأخذ بعين الاعتبار عرض وتكوين الجهة المستثمر فيها عند تقييم السيطرة عليها من أجل تحديد الأنشطة ذات الصلة

مثل - بيع أو شراء البضائع أو الخدمات

- 1- إدارة الأصول للمالك خلال عمرها
- 2- اختيار الأصول أو اصتلاكها أو التفرغ فيها
- 3- البحث عن منتجات أو عمليات جديدة
- 4- تحديد هيكل التمويل أو الحصول على تمويل
- 5- اتخاذ قرارات تشغيلية ورأسمالية للمنشأة
- 6- تعيين ومكافحة موظفي الإدارة الرئيسيين

الحقوق الجوهرية - القدرة على ممارسة حقوق

لدى على الشركات القابضة / الأم إعداد حوائج ماله المرحوم باستخدام سياسات محاسبية موحدة للعمليات
المماثلة والاصوات الأخرى في الظروف المماثلة
لدى إذا استخد من إحدى شركات المجموعة سياسات مختلفة عن تلك المطبقة في القوائم المالية المجمعة
وذلك عن معاملات متشابهة وأصوات في ظروف مماثلة فيكون من المناسب أن يتم عمل
التسويات اللازمة للقوائم المالية لهذه الشركات وذلك عند استخدامه في إعداد القوائم المالية
المجمعة

لدى يبدأ تجميع المنشأة المستثمر فيها من تاريخ حصول المستثمر على السيطرة على المنشأة المستثمر فيها
ويتوقف عندما يفقد المستثمر السيطرة على المنشأة المستثمر فيها

إجراءات التجميع

(١) تجميع البنود المشابهة من الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والدخل والمصروفات والتدفقات
التقديرات للمنشأة الأم مع تلك البنود الخاصة بشركاتها التابعة

(٢) استبعاد المبالغ المسجلة لاستثمار الشركة الأم في كل من شركاتها التابعة
وكذلك حصتها من حقوق الملكية في كل من شركاتها التابعة

(٣) يتم الاستبعاد الكامل لأرصدة المعاملات والائرادات والمصروفات المتبادلة بين شركات
المجموعة كالمخزون أو الأصول الثابتة

(د) صافي الدخل الخاص بمساهمي الشركة القابضة = إجمالي دخل المجموعة -
حصص حقوق الحصص غير المسيطرة
في صافي الدخل من
الشركات التابعة للمجموعة

(هـ) عرض حقوق الأقلية / الحقوق غير المسيطرة في المركز المالي للمجموعة
ضمن بند حقوق الملكية وبشكل منفصل عن حقوق ملكية مساهمي الشركة الأم

← ينسب الربح أو الخسارة وكل بند من بنود الدخل الشامل الآخر إلى ملاك الشركة القابضة
وأصحاب الحصص غير المسيطرة

← يتم ذلك من ولو أدى ذلك إلى ظهور عجز (رصيد سالب) لأصحاب الحصص غير المسيطرة

← التغييرات في حقوق ملكية الشركة القابضة في التابعة والتي لا تؤدي إلى فقدان سيطرة
القابضة على التابعة تعني معاملات حقوق ملكية

تاريخ نهاية الفترة المالية

لدى يجب أن يكون تاريخ نهاية الفترة المالية هو نفس التاريخ بالنسبة للقوائم المالية للمنشأة الأم
وشركاتها التابعة المستخدمة في إعداد القوائم المالية المجمعة

لدى وفي حال اختلاف نهاية الفترة المالية للمنشأة الأم عن تلك الفترة لشركاتها التابعة
تقوم الشركة التابعة - لأغراض التجميع - بإعداد معلومات مالية إضافية في نفس تاريخ القوائم

المالية للمنشأة الأم وذلك لتكتمل من تجميع المعلومات المالية للشركات التابعة
ولذا تنطبق ذلك يجب على الشركة الأم تجميع المعلومات المالية للشركة التابعة مستندة
بذلك -

• أصدرت المعلومات المالية للشركة التابعة والتي يتم تعديلها فيما يخص آثار المعاملات والأصوات الهامة
التي تحدث ما بين تاريخ تلك القوائم المالية و تاريخ القوائم المالية المجمعة وفي جميع
الحالات يجب ألا يبريد الاختلاف بين تاريخ القوائم المالية للشركات التابعة وتاريخ القوائم
المالية المجمعة عن ٣ أشهر

٢٥) يجب أن يكون طول الفترات المالية وأي اختلاف بين تواريخ القوائم المالية

*** فقد السيطرة**

على الشركات الأهم القياً بما يلي فما زال فقد سيطرتها على الشركات التابعة



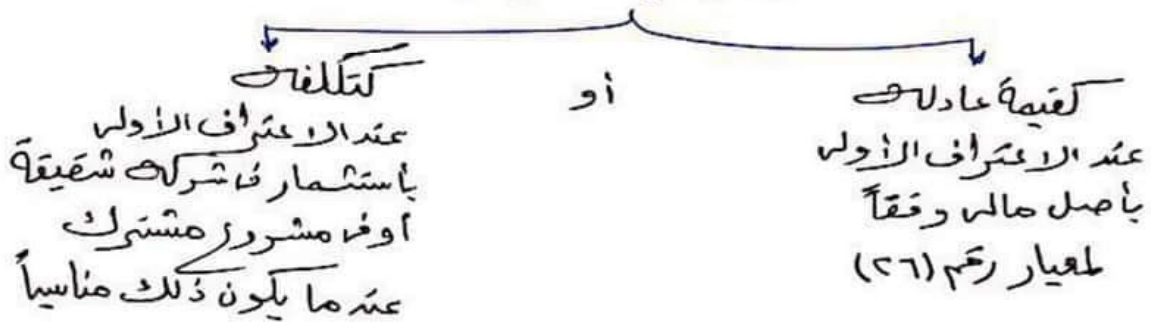
- (ب) الاعتراف**
- (١) القيمة العادلة للمقابل التقدي المسلم إن وجد
 - (٢) توزيعات الأسهم إذا كانت المعاملات التبادلية التي فقد السيطرة تشمل توزيعاً لأسهم الشركة التابعة على الملاك بصفهم
 - (٣) الأسهم المتبقية في الشركات التابعة (سابقاً) بقيمتها العادلة في تاريخ فقد السيطرة

- (أ) الغاء الاعتراف**
- (١) بأصول (بما في ذلك أي شوهة) والتزامات الشركة التابعة بمبالغ المسجلات في تاريخ فقد السيطرة أي بقيمتها الدفترية
 - (٢) بالمبلغ المسجل لأي حصة غير مسطرة في الشركة التابعة السابقة في تاريخ فقد السيطرة (بما في ذلك أي عنصر من عناصر الدخل الشامل الرأسمال المنسوبة لها)

إعادة تصنيف المبالغ المعترف بها من الدخل الشامل الرأسمال فيما يتعلق بالشركات التابعة المار بأرباح والحسابي أو نقلها مباشرة إلى الأرباح المرفوعة

يتم الاعتراف بأي خرف ناتج من سحب أو خسارة في الأرباح أو الحسابي

تعتبر القيمة العادلة لأي أسهم متبقية في الشركات التابعة (سابقاً) في التاريخ الذي فقدت فيه السيطرة



تذكر أن المجموعة ليس للبيان قانون مستقل إلا أن خرافة المحاسبية

القوائم المالية المستقلة (١٧)

(٢٦)

لهذا المعيار لا يحدد المنشآت التي عليها إعداد قوائم مالية مستقلة
 يطبق هذا المعيار على المحاسبات عن الشركات (شركات تابعة / الشركات التابعة / الشركات التابعة / الشركات التابعة)
 عند ما تختار المنشأة أن تعرض قوائم مالية مستقلة أو عند ما تلزمها القوانين واللوائح المحلية بأعداد تلك القوائم

شركة قابضة للسيطرة على شركة تابعة
 مستثمر له سيطرة مستمرة على كيان
 مستثمر له نفوذ مؤثر على شركة
 شقيقة

القوائم المالية المستقلة هي تلك القوائم المعروضة بواسطة

وتتم المحاسبة عن الشركات كالتالي

(١) بالتكامل أو (٢) طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٦)

القوائم المالية المستقلة هي التي يتم عرضها بالإضافة إلى
 ولا يستلزم إرفاق القوائم المالية بهذه القوائم المالية

لا تعد القوائم المالية لأي منشأة ليس لها شركة تابعة أو شقيقة
 أو حصص في مشروع مشترك قوائم مالية مستقلة

على المنشأة أن تعترف بتوزيعات الأرباح على استثماراتها
 في شركة تابعة أو شركة شقيقة أو مشروع مشترك
 ضمن الأرباح أو الحسائناً قوائمها المالية المستقلة
 وذلك عند ما ينشأ لها الحق في استلام التوزيعات

القوائم المالية المجمعة أو

القوائم المالية التي تطبق طريقة
 حقوق الملكية للمحاسبة
 عن الشركات
 حيث لا تعتبر تلك القوائم قوائم
 مالية مستقلة

الأوضاع

٢

عند ما تقوم شركة أم بخلاف حالة ١ أو مستثمر لديه
 سيطرة مستمرة أو نفوذ مؤثر بإعداد قوائم مالية
 مستقلة فينبغي عليه أن يوضح عما يلي:-
 ١- حقيقة أن القوائم المالية هي قوائم مالية مستقلة
 ٢- بيان ملكية الشركات المملوكة للمنشأة
 في شركات تابعة / مشروعات مشتركة / شقيقة
 بما في ذلك الأسهم ودولت المنشأة أو المقر
 ونسبة حصص الملكية ونسبة حق التصويت إذا
 كانت تختلف عن نسبة حق الملكية

١

عند ما تختار شركة أم الأعداد قوائم مالية
 مجمعة وأن تلتزم بإعداد قوائم مالية
 مستقلة فينبغي عليه أن يوضح عما يلي:-
 ١- حقيقة أن القوائم المالية هي قوائم مستقلة
 وأن المنشأة قد استخدمت شروط
 الاعفاء من إعداد قوائم مالية مجمعة
 واسم المنشأة التي أعدت للقوائم المالية
 مجمعة طبقاً لمعيار المحاسبة المصري
 والدولة التي يوجد بها مقر المنشأة
 والعنوان الذي يمكن الحصول منه على القوائم
 المجمعة
 ٢- بيان بالاستثمارات الإلمانية للشركات
 التابعة / السيطرة المشتركة / الشقيقة
 ويضمن اسم المنشأة / دول المنشأة أو
 المقر ونسبة حصص الملكية ونسبة
 حق التصويت إذا كانت تختلف
 عن نسبة حق الملكية

٣- الطريقة
 المستخدمة
 للمحاسبة
 عن الاستثمارات
 مستمرة بين الحالتين

تجميع الأعمال (٢٩)

- تحديد عملية تجميع الأعمال
 له معاملة أو حدث آخر تمتلك فيه المنشأة المقتنية السيطرة على / نشاط / عمل
 أو أكثر
 وكانت الأصول المقتناة لا تمثل نشاط أعمال ← تعالج كعملية اقتناء أصول
 الأعمال :- مجرى ممتلكات من الأنشطة والأصول التي يمكن تنفيذها وإدارتها بهدف تحقيق
 عائد على شكل كواربعات أربع أو تخفيض في التكاليف أو أي منافع اقتصادية
 مباشرة أخرى للمستثمرين أو الملاك الآخرين أو الأعضاء المشاركين

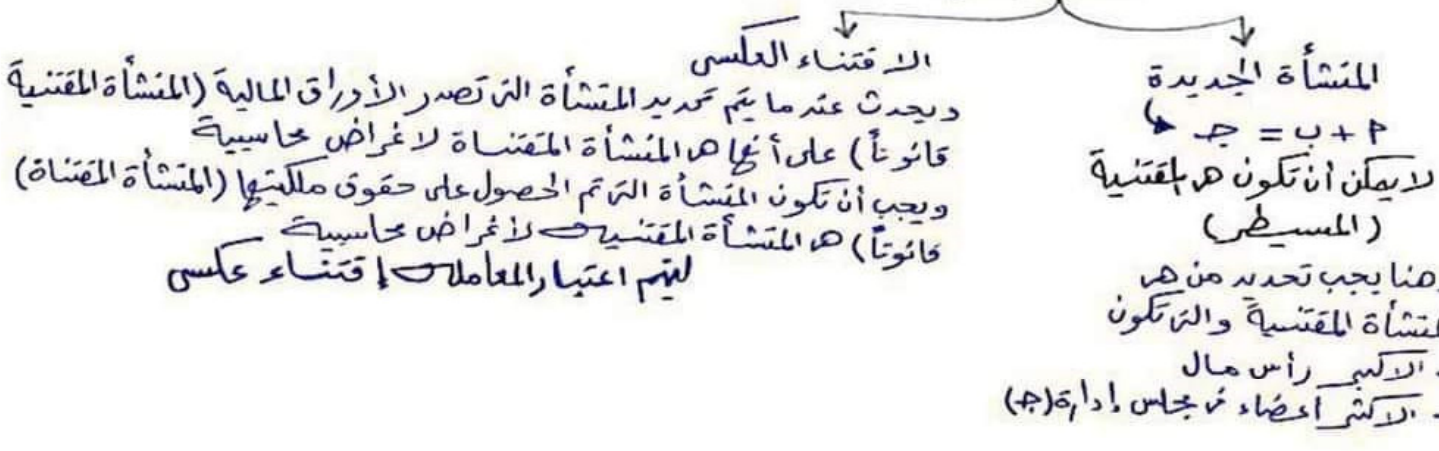
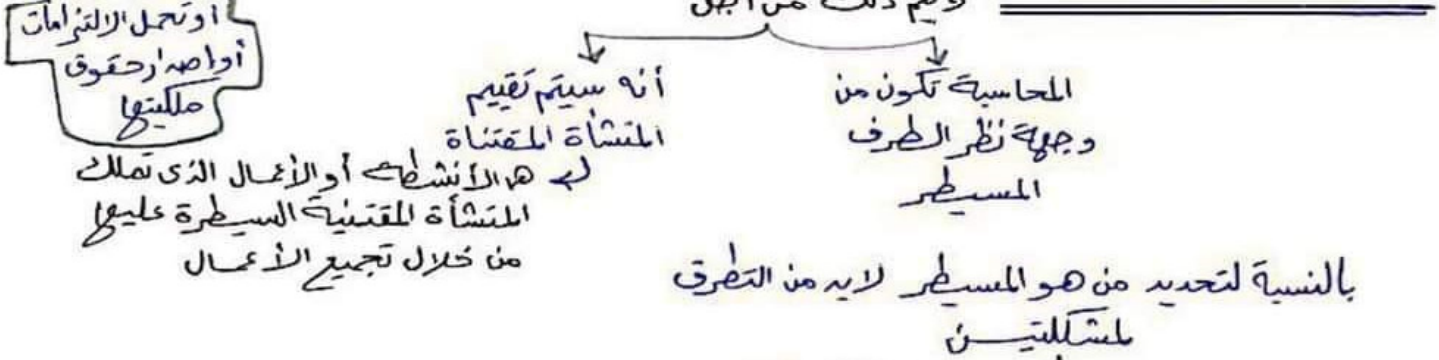
•• سيطرة + أعمال = تجميع أعمال

مدخلات ← عمليات ← مخرجات

طريقتا الاقتناء (٤ خطوات)

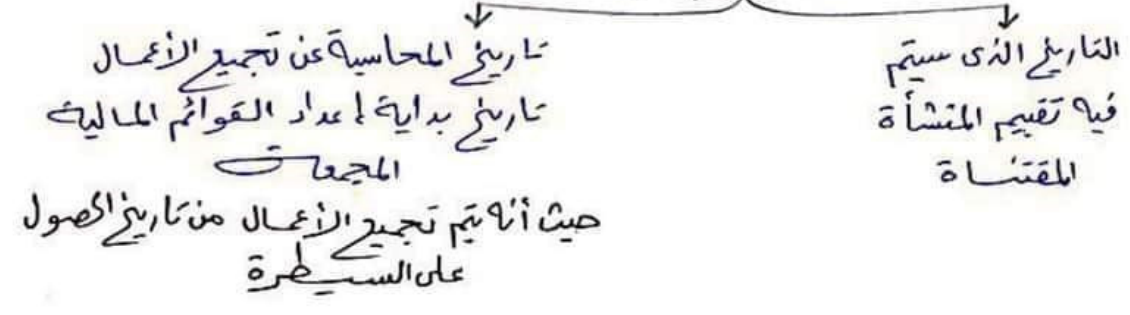
عادة ما تقوم
 بتحويل النقدية
 أو غيرها
 من الأصول
 أو تحمل الالتزامات
 أو اصدار حقوق
 ملكيتها

١ تحديد المنشأة المقتنية وهي المنشأة التي تملك السيطرة على المنشأة المقتناة ويتم ذلك من أجل



٢ تحديد تاريخ الاقتناء (السيطرة)

هو تاريخ الحصول على السيطرة وعادة يكون هو تاريخ سداد المقابل المادي ولكن ليس بالضرورة وهو مهم لأنه



لو كان العقد ٦/١ وينص على أن يتم دفع المقابل في ٧/١ ← تاريخ السيطرة هو ٧/١
 لو كانت موافقات الدول ضرورية وليست رئيسية مثلاً في ١٠/١ ← تاريخ السيطرة هو ١٠/١
 لو كانت موافقات الدول أمراً رئيسياً مثلاً في ١٠/١ ← تاريخ السيطرة هو ٧/١
 العقد كان في ٦/١/٢٠١٧ والسيطرة سوف تنتقل من أول السنة أي ١/١/٢٠١٧
 تاريخ السيطرة هو ٦/١/٢٠١٧
 لأن السيطرة لا تكون بأثر رجعي (أي لا تكون قبل تاريخ العقد)

الاعتراف والقياس وإعادة التقييم وتحديد المقابل وتسجيل الأثر الضريبي والمصرفيات

- * الاعتراف :- أي الاعتراف بالأصول والالتزامات القائمة بالفعل
 + الاعتراف بأصول والتزامات غير معترف بها في محوالم الشركة المقتناة مثل علامة تجارياً
 + الاعتراف بحقوق الأقلية / حقوق غير المسيطرة في المنشأة المقتناة
- * القياس :- القياس بالقياس العادلات
- * التقييم :- من وجهات نظر المنشأة المقتنية
- * تحديد المقابل :- ما تم دفعه
 + أصول + التزامات + أسهم + المقابل المحتمل
 بالقيمة العادلة أو الخاليين بالقيمة العادلة بالقيمة العادلة بالقيمة العادلة

مثال :- تم دفع ٥٠ مليون نقداً + ٥٠ مليون أرض + ٥٠ مليون حقوق ملكية + ٢٠ مليون التزامات
 قيمتها الدفترية لو هناك فرق عن اجيب للإقياس
 ٢٠ مليون القيمة الاسمية مليون
 ∴ ٣٠ مليون في (علادة اصدار)

(+) مقابل مشروط ٧٠ مليون بشرط أن تحقق الشركة أرباح مستقبلية
 القيمة العادلة له ٢٥ مليون
 ∴ المقابل المدخول يساوي ٢٥ مليون جنيه

* تسجيل الأثر الضريبي :-
 الفرق بين صافي الأصول قبل التقييم و صافي الأصول بعد التقييم X معدل الضرائب
 (٨٥ - ١٤٥)
 ∴ هناك فرق ٦٠ مليون جنيه X ٢٥٪ = ١٥ مليون جنيه

* المصرفيات :- مثل مصرفيات التقييم ومصرفيات المحاسن
 جميع المصرفيات الخاصة بتجميع الأعمال ← قائمة الدخل ٢٠٢
 فيما عدا هاتين

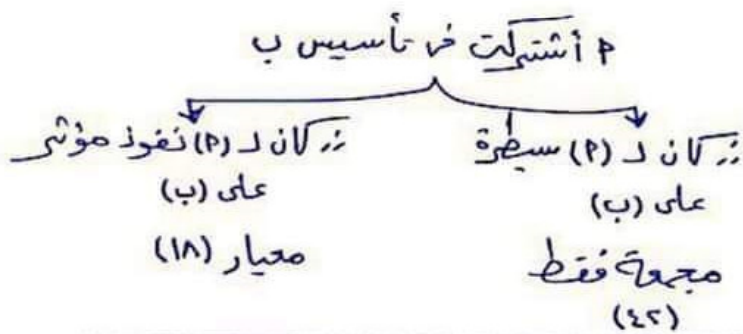
مصرفيات اصدار التزامات
 مثل مصرفيات اصدار القروض
 يتم استهلاكها على قائمة الدخل على مدار
 عمر العرض بطريقة التكلفة المستوردات

مصرفيات اصدار الأسهم
 (مصاريف الاصدار)
 تخضع من علادة الاصدار
 جميع المصاريف الخاصة باصدار أدوات حقوق
 ملكية تخضع على علادة اصدار

القيمة العادية للأصول
القابل للتعديل
والالتزامات
والالتزامات المحتملة
للمشاة المقننة

المقابل المادي المحول
+
حقوق الخصم غير المسيطرة
+
القيمة العادية خاتمة تاريخ الاقتناء
لحقوق الملكية التي تحتفظ بها
المشاة المقننة سابقاً خا
المشاة المقننة (مطلبة التجميع
الذي يتم على مراحل

الشهرة =
و يتم اختيار
المصطلح
الشهرة من
أول السنة



لا يوجد استحواد :: لا يوجد تجميع أعمال

صور وأشكال التجميع

P
+
B
=
P+B
تجميع أعمال
+ مجموعة

P
+
B
=
B
تجميع أعمال

P
+
B
=
P
تجميع أعمال

مثال :-

⑤ تاريخ الاقتناء
 الاعتراف والقياس وإعادة التقييم
 مقابل ٢٠٠ مليون في ١/٧/٢٠١٥

المقتر ①
 اقتنت ١٠٪ ب

ميزانية ب بعد التقييم

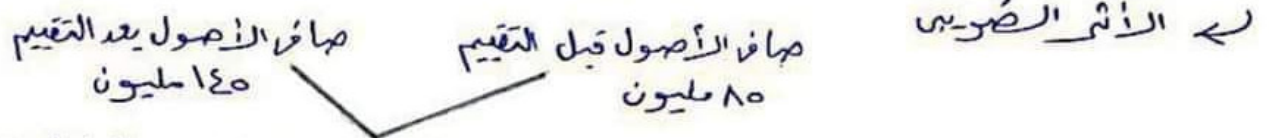
التزامات	١٠	أصول	١٢٥
التزامات عملاء	٥	فرق ٣٠ + ٩٥	
ضرائب مزجلاء	١٢	تقييم	
		أصول غير	٣٥
		ملحوسات	

التزامات	١٠	أصول	٩٥
صافى الاصول	٨٥		

∴ صافى الاصول = ٩٥ - ١٠ = ٨٥

①٣٢ = ٢٧ - ١٦ = ∴ صافى الاصول

على الرغم من أن معيار (٢٨) المخصصات تتطلب لتسجيل الالتزام أو المخصص ثلاث شروط
 حدث في الماضي + متوقع حدوثه + يمكن قياسه بطريقة يعتمد عليها
 ∴ أنتفضت الى احتمال ← يتعدى الافصاح
 ان
 معيار (٢٩) يتطلب شرطين فقط وصما (حدث في الماضي + يمكن قياسه بطريقة يعتمد عليها)
 ∴ الالتزام المحتمل يسجل ويعترف به متى إذا كان محتمل



الفرق ٦٠ مليون × ٢٠٪ / ضرائب = ١٢ مليون

② الشهرة = المقابل المدفوع - صافى الاصول بعد إعادة التقييم
 = ٢٠٠ - ١٣٢ = ٦٧

وما سوف يظهر في ميزانية (ب)

التزامات	١٠	أصول	٩٥
حقوق ملكية	٨٥		

وما سوف يظهر في ميزانية (أ)

القيد سيون (أ)	
٢٠٠ من / الأسهميات	
الى المذكورين	
٥٠ / نقديات	
٥٠ / أرضي	
٥٠ / رأس مال	
سوف يتم سداد ٣٠ - ٢٥ / الالتزامات	
سوف يتم سداد ٧٠ - ٢٥ / الالتزامات	

المجموع P + ب

استثمارات	X
٢٠ أصول فرق إعادة تقييم	
٣٥ غير ملحوسات	
التزامات (٥٠)	
ضرائب مزجلاء (١٢)	
شهرة ٦٧	
حقوق الملكية	
٨٥ مليون X	P

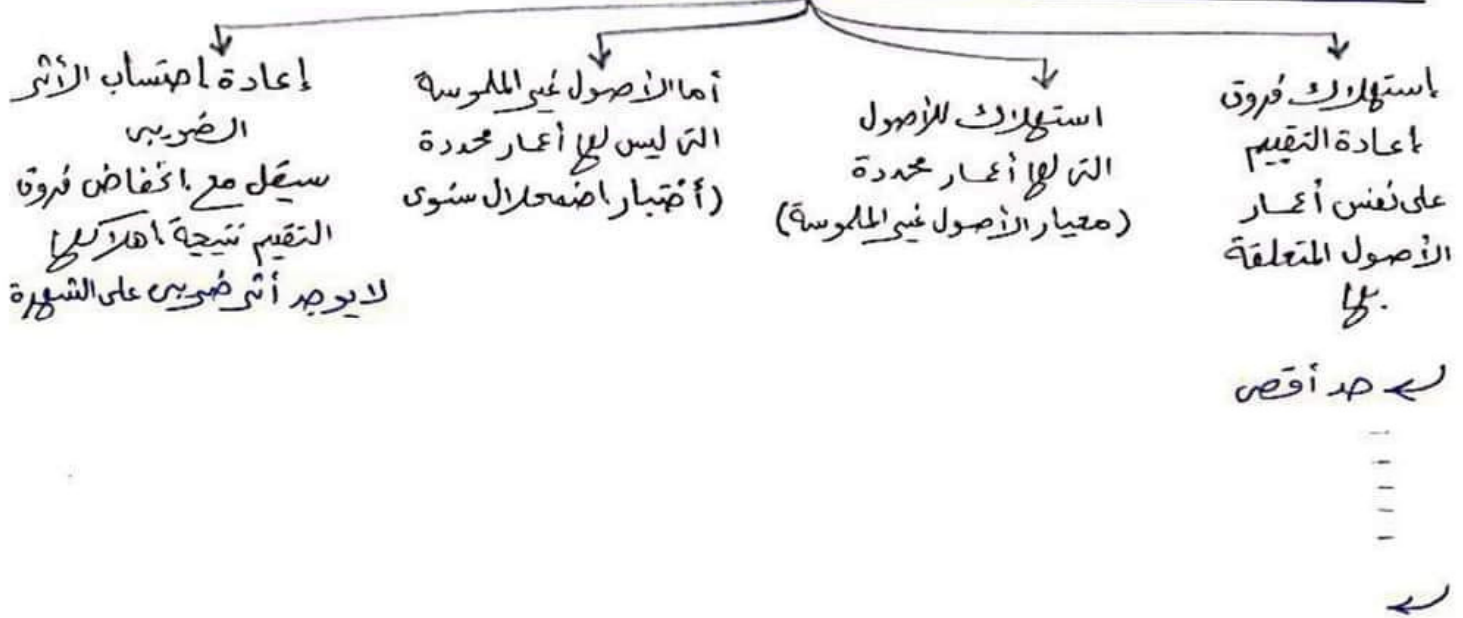
ب
٨٥

أ
٢٠٠ استثمارات

① مجتمعات ما بعد تاريخ الاقتناء
 ② حقوق حصص غير مسيطرة

③ المعالجة للأصول والمزلة التي آتت بعد تاريخ الاقتناء
 (التي ظهرت على مستوى المجمعات)
 الخمس بنود التأم لتسجيل في المجمعات

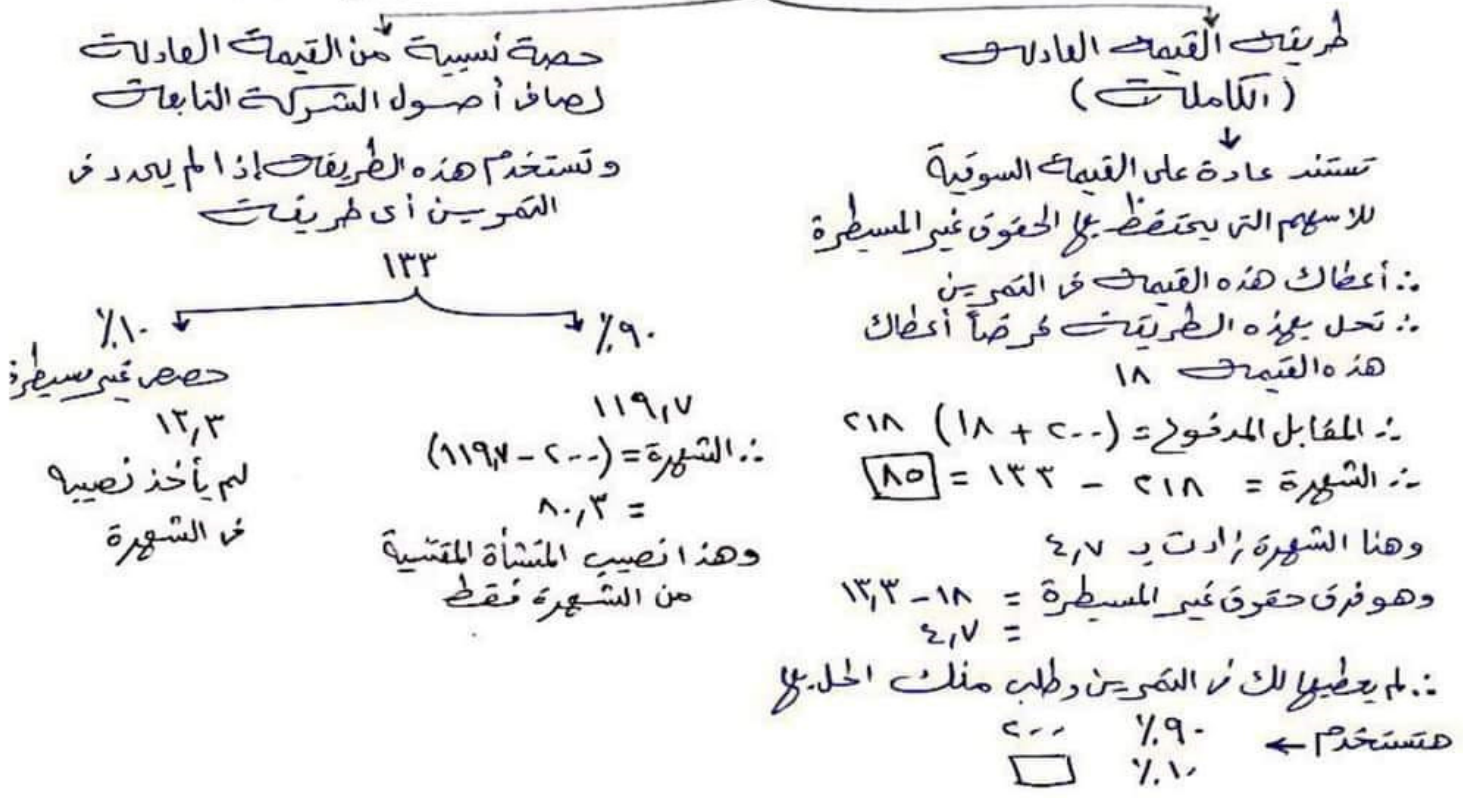
④ المعالجة للأصول والآلت التي آتت بعد تاريخ الاقتناء



⑤ حقوق الحصص غير المسيطرة

مثال :- P اقتنت 9% ب ٢٠٠ مليون أيضاً (نفس الخطوات مقيس بنفس)

ويوجد طريقتين لحساب حقوق الأقلية / الحصص غير المسيطرة



- الخطوات
- ١) تجميع الأعمال ذات تاريخي السيطرة وهذه الخطوة نحسب ٣ حاجات
 ١٠ الشهرة ٥٢ خصص غير مسيطرة ٥٣ الزئفرين
 ٥) عمل قيود الاستبعاد للمعاملات بين ٥٢ ب

مثال :- يظهر لك ميزانية ٥٢ ب فـ ٢١/١٢/٢٠١٧ و يفرض أن تاريخي الإقتناء ١/٧/٢٠١٥

(A)		ب ٢١/١٢/٢٠١٧	
X	X	XX التزامات	X أصول
X	X	١٠٠ حقوق الملكية	

علماً بأن الأرباح المرحلة ٢٠

- وعلماً بأن
- ١- الأرباح المرحلة فـ تاريخي الإقتناء ٥
 - ٢- التقييم العادل للأصول / حقوق غير المسيطرة ١٨
 - ٣- فروق تقييم الآلات ٣٠
 - ٤- أصول غير ملموسة ٥
 - ٥- التزامات محتملة ٥
 - ٦- معدل الضريبة ٢٠%
 - ٧- المقابل ٥٠ نقدية ١٥٠٠، ارض ٥٠٠، حقوق ملكية ٣٠٠، التزامات ٧٠٠، التزامات

الخطوة الأولى الهدف من استخراج (الشهرة / خصص غير المسيطرة / فروق التقييم من المعلومات) ب بالتلف فـ ١/٧/٢٠١٥

ب بالعدالة فـ ١/٧/٢٠١٥		ب بالتلف فـ ١/٧/٢٠١٥	
٥ التزامات	١٢ أثر ضريبي ←	٣٠ فروق تقييم	٨٥ حقوق المالك صافي الأصول
٣٠ أصول غير ملموسة			

← $٨٥ = ٥ - ٢٠ - ١٠٠$
 ← أخذه وأعدله بالفروق = $(١٢ - ٥ - ٣٠ + ٣٠ + ٨٥) = ١٣٣$
 ويكون ١٣٣ هو صافي أصول الشركات ب بالتقييم العادل فـ تاريخي السيطرة

← ثم نقارن الميزان المدفوع (المقابل) ٢٠٠ بصافي أصول ب بعد التقييم ١٣٣

∴ الشهرة = $٢١٨ - ١٣٣ = ٨٥$

← ثم نحسب حقوق غير المسيطرة ← معطى فـ القس = ١٨

٢٠٠	٩٠%
١٨	١٠%
٢١٨	١٠٠%

الخطوة الثانية محاسبة عن الفروق والتسويات

٣. فروق تقييم الآلات ← اهلاك على ١٠ سنوات مثلاً ∴ اهلاك سنوي ٣

ط ب مرستان ونصف = $٦٥ \times ٣ = ١٩٥$

٢٥ أصول غير ملموسة ← لاستهلاك اهلاك ب ٥ ← ٢٠

الخطوة الثالثة وفرضه الخطوة ضبط حاجتين

حقوق الأقلية فنانا، بنج النجيب
والثالث ١٨

الأرباح المرحلة من ميزانية
(٢) المستقلة ٢٠١٧/١٤/٢١

± نصيب من قيود الاستبعاد ١٠٪

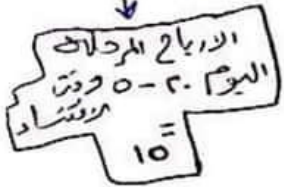
± نصيب من قيود الاستبعاد ٩٠٪

± نصيب من معالجة الفروق ١٠٪

± نصيب من معالجة الفروق ٩٠٪

± نصيب من الأرباح المرحلة ١٠٪ من ١٥
بعد الاقتضاء

± نصيب من الأرباح المرحلة ٩٠٪ من ١٥
بعد الاقتضاء



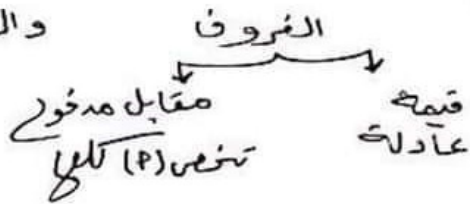
صفر٪

وذلك إذا

① كانت [٢] ١٠٠٪

② فحالة الاستبعاد عند ما يسع ٢ إلى ب فإن ب نصيبا من الاستبعاد صفر

والناجى ب صفر



③ الفروق إذا كانت تخص ٢

④ فروف الشهرة بطريقة النسبية
لأن وجد اضمحلال في الشهرة وكنت شغال بطريقة النسبية
في حساب الشهرة

وبالتالي الاضمحلال يخص ٢ فقط وليس ب أي نصيب منه

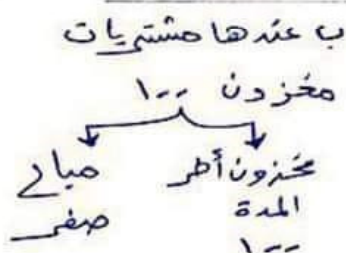
① معاملات المخزون

* قيود الاستبعاد

⑤ الأصول الثابتة

① معاملات المخزون

الحالة الأولى



٢ عندها مخزون تكلفته ٨٠

إيراد ١٠٠
تكلفة ٨٠
صافي الربح ٢٠

١- هات هامش الربح من الشركات المبيعة وهذا هنا (٢) هامش ربحي = $\frac{20}{100} = 20\%$

٢- هات مخزون أضرمدة من الشركات المأشترت وهذا هنا (١) هامش ربحي = $\frac{20}{100} = 20\%$

٣- : الأرباح غير المحققات = مخزون أضرمدة للشركتي المأشترت × هامش ربح الشركة البائعة
 $20 = 20\% \times 100 =$

ويتم عمل قيدين

⑤ بإجمالي مبيعات

① قيد الأرباح غير المحققة

١٠٠ من ح/ المبيعات

٢٠ من ح/ تكلفة المبيعات

١٠٠ من ح/ الأرباح المبيعات

٢٠ من ح/ المخزون

الحالة الثانية

ب عندها مخزون	أ عندها مخزون ٨٠								
<table border="0"> <tr> <td>مبيعات ٤٠</td> <td>أضرار المدة ٦٠</td> </tr> </table>	مبيعات ٤٠	أضرار المدة ٦٠	<table border="0"> <tr> <td>أيراد ١٠٠</td> <td>تلف ٨٠</td> </tr> <tr> <td colspan="2"><hr/></td> </tr> <tr> <td colspan="2">صافي الربح ٢٠</td> </tr> </table>	أيراد ١٠٠	تلف ٨٠	<hr/>		صافي الربح ٢٠	
مبيعات ٤٠	أضرار المدة ٦٠								
أيراد ١٠٠	تلف ٨٠								
<hr/>									
صافي الربح ٢٠									

وتعمل قيد بين برضه $١٢ = ٧٠ - ٤٠$ = الأرباح غير المتوقعة

١٠٠ من د/ المبيعات	١٢ من د/ تلف المبيعات
١٠٠ إلى د/ تلف المبيعات	١٢ إلى د/ المخزون

الحالة الثالثة

ب عندها مخزون	أ عندها مخزون ٨٠								
<table border="0"> <tr> <td>مبيعات ١٠٠</td> <td>أضرار المدة صفر</td> </tr> </table>	مبيعات ١٠٠	أضرار المدة صفر	<table border="0"> <tr> <td>أيراد ١٠٠</td> <td>تلف ٨٠</td> </tr> <tr> <td colspan="2"><hr/></td> </tr> <tr> <td colspan="2">صافي الربح ٢٠</td> </tr> </table>	أيراد ١٠٠	تلف ٨٠	<hr/>		صافي الربح ٢٠	
مبيعات ١٠٠	أضرار المدة صفر								
أيراد ١٠٠	تلف ٨٠								
<hr/>									
صافي الربح ٢٠									

وهذا القيد الأول سيكون صفر والقيد الثاني ← وسيكون التوزيع هنا كالآتي

① :- كانت (أ) هي التي باعت لـ (ب)

ب	أ
صفر	٢٠ إلى الدولر
صفر	١٢ الحالة الثانية

② :- كانت (ب) هي التي باعت لـ (أ)

ب	أ
$٢٠ \times ٧٠\%$	$٢٠ \times ٩٠\%$ الحالة الأولى
$٢٠ \times ٧٠\%$	$١٢ \times ٩٠\%$ الحالة الثانية

③ معاملات الأصول الثابتة

ب	أ
<p>← خامس سبع هذا الأصل لـ ب بمبلغ ٨٠٠٠٠</p> <p>في الأصل الثابت أصبح تلفته ٨٠٠٠٠ سيتم إهلاكه على المدة الباقية ٥ سنوات</p> <p>∴ قسط الإهلاك = $\frac{٨٠٠٠٠}{٥} = ١٦٠٠٠$</p> <p>ويظهر الأصل في ١٤/٣١ كما هي أرباح ب</p> <p>تلفات ٨٠٠٠٠</p> <p>إهلاك ١٦٠٠٠</p> <p><hr/></p> <p>٦٤٠٠٠</p>	<p>عندها أصل تلفته ١٠٠٠٠٠</p> <p>مجموع الإهلاك ٥٠٠٠٠</p> <p>القيمة المتبقية ٥٠٠٠٠</p> <p>الأصل عمره ١٠ سنوات</p> <p>∴ قسط الإهلاك = ١٠٠٠٠ سنوياً</p> <p>∴ صافي الربح = $٨٠٠٠٠ - ٥٠٠٠٠ = ٣٠٠٠٠$</p>

السؤال لو كان الأصل كل معايا خا الفاتر (٢)

تلفته ١٠٠
مجمع اهلاك ٤٠
٦٠

- المعروف أصل الآتي:
- ١ عاينى ارجع التلفته من ٨٠ ← ١٠٠ :٠ يبريد ٢٠ مدين
 - ٢ " " مجمع الاهلاك من ١٦ ← ٦٠ :٠ يبريد ٤٤ داشن
 - ٣ " " مصروف الاهلاك من ١٦ ← ١٠ :٠
 - ٤ عاينى الفى المبيع والبالغ ٢٠ :٠ يخفض ويصبح مدين

ويكون القيد كالتالي

من مذكورين
٢٠ د / الاصل
٢٠ د / المبيع

الى مذكورين

٤٤ د / مجمع الاهلاك
١٦ د / مصروف الاهلاك

← فاحد الاصطنات كان يوجد مبيعات داخلية ومبيعات خارجية
المبيعات الداخلية ١٢٠٠
ت المسعا

وكان لى هامش المبيع ٢٠٪ هنا تعامل فقط مع المبيعات الداخلية ونفسى عادى خالص

نصيب السهم في الأسهم

يهدف من المعيار تحسين المقارنة للإراد بين شركات مختلفة

اختياري (طوعية)

يمكن أن تختار شركة عرض نصيب السهم من الأسهم
طوعياً ولفناً يجب أن يلتزم بهذه المعيار

الذمسي

- الشركات التي تكون أسهمها العادية الحالية أو المحتملة مقيدة في أحد أسواق الأوراق المالية
- الشركات التي تخضع لنصيب مقيدة
- عند عرض نتائج أعمال الشركة الزم يجب عرض نصيب السهم من الأسهم على أساس نتائج الأعمال المجمد

هل تؤخذ أسهم الخزينة في الاعتبار؟

الذمسي أو الخسارة الخاص بأصحاب الحصص غير المسيطره
+ العوائد على الأسهم الممتازة مثل التوزيعات إذا تم الإعلان عنها
+ العوائد على أدوات حقوق الملكية المشتركة من الأسهم
+ نصيب العاملين وحصة مجلس الإدارة من الأسهم

هنا أرباح (خسائر) الفترة الخاصة بحساب الأسهم العادية
المتوسط المرجح للأسهم العادية صفحاً الفائز خلال الفترة

البسط = صافى الربح أو الخسارة بعد الضريبة -
المقام = الأسهم العادية وهذا عبارة عن أداة ملكية تالية من الخصم
موجعة بالربح عدد الأسهم x قعداً مقابل كأي

رسالة الأرباح (توزيعات الأرباح من صورة أسهم مجانية) - عنصر المتحة من الإصدار وتجزئة الأسهم ودمج الأسهم
زيادة من عدد الأسهم دون زيادة من موارد المشاة
وهذه الحالة يجب تعديل عدد الأسهم التي كانت قائمة قبل هذه الإصدار
بنسبة التغيير من الأسهم العادية الفائز كما لو كان هذا الحدث قد تم
منه أرباح أو فترة صافية تم عرضها من العوائم المالية المقدمه

التاريخ أخذ الأسهم في الاعتبار	المقابل
عند استحقاق السداد التقدي	السهم العادية المصدره مقابل تقدي
من تاريخ توقف حساب استحقاق الفائدة	السهم العادية التي تصدر كالتوزيع لتحويل أداة صديقية إلى سهم
من تاريخ من تاريخ	من تاريخ تحويله أو أصل أو أداة مالية أخرى
من تاريخ إصدار التوزيع	من تاريخ تسوية التوزيع على الشركة
من التاريخ بالادكتناء	من اقتناء أصل بخلاف التقدي
من تاريخ ناديه الخدمة	من تقديم خدمة

الأسهم المحتملة: - تعامل كأسهم قائم على حقوقه في الاعتبار عند حساب النصيب الأساسي للأسهم من الأرباح فقط من تاريخ استيفاء كافة الشروط المذكورة لها

الإصدار بتقوى شراء :- إصدار أسهم جديدة للمساهمين بسعر أقل من السوق مثلاً حتى شراء أسهم لكل ٢ أسهم
 مثال ١٠٠٠٠ سهم مصدر / قامت الشركة بإصدار أسهم بتقوى شراء أسهم بكل ٥ أسهم فأكثر من ١١.٥ سعر ١ جنيه والقيمة السوقية
 للسهم في ٢ فبراير ٢٠١١ عرض متضمناً حق الشراء
 المطلوب :- حساب النصيب الأساسي للسهم من الأرباح لعام ٢٠١١ والربح المتعارف لعام ٢٠١٠ علماً بأن الأرباح لعام ٢٠١١
 ٢٠٠٠٠ جنيه عن عام ٢٠١٠
 ٢٠٠٠٠ جنيه عن عام ٢٠١٠

١ حساب السعر النظري للسهم بعد الإصدار بتقوى الشراء
 قبل الإصدار = أسهم ١٠٦٦ × القيمة السوقية = ٨ جنيه
 إصدار أسهم ١ × جنيه ١ قيمة إصدار = ١ جنيه
 القيمة النظرية لـ ٦ أسهم = ٩ جنيه
 القيمة النظرية للسهم = $\frac{9}{7} = 1.2857$ جنيه للسهم

٢ النصيب الأساسي للسهم من الأرباح لعام ٢٠١٠
 يتم حساب النصيب الأساسي للسهم من الأرباح قبل الأخذ في الاعتبار الإصدار بتقوى شراء = $\frac{20000}{10000} = 2$ جنيه
 النصيب الأساسي للسهم من الأرباح بعد الأخذ في الاعتبار الإصدار بتقوى شراء = $\frac{20000}{11000} = 1.8181$ جنيه
 عدد الأسهم قبل الإصدار بتقوى شراء = ١٠٠٠٠ سهم

$$\begin{aligned} \text{المحلول الأول} &= \frac{20000}{10000} \times \frac{9}{10} \times \frac{1}{10} = 1.8181 \\ \text{المرحلة الثانية} &= \frac{20000}{11000} = 1.8181 \end{aligned}$$

النصيب المخفض للسهم من الأرباح

مثال في عام ٢٠١١ بلغ النصيب الأساسي للسهم من الأرباح للشركة (س) ١٠٠ جنيه تم حسابها على أساس أرباح بلغت ١٠٠٠ جنيه وعدد أسهم عادية بلغ ١٠٠٠٠ سهم
 عادي قيمة السهم الأصلي ١ جنيه كما بلغت الأرباح المتعددة مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه والقيمة السوقية للسهم عادية ١٠٠ جنيه
 أسمى ٥ جنيه (بلغ معدل الضرائب ٢٠٪) وبلغ معدل الربح من عام ٢٠١١ مبلغ ٥٠٠٠ جنيه والمصروفات مبلغ ٥٠٠٠ جنيه
 المطلوب حساب النصيب المخفض للسهم من الأرباح
 الخطوة الأولى: عدد الأسهم
 التضاهية التي سوف تكون عند
 التحويل

$$20000 \times \frac{5}{10} = 10000$$
 سهم
 الخطوة الثانية: سوف يتم توزيع عوائد الفوائد ٦٠٠٠ وكون
 الزيادة في صافي الربح سوف تبلغ للضرائب
 جدول الربح
 المصروفات ١٠٠٠٠
 صافي الربح قبل ضريبة ١٠٦٠٠
 الضرائب (٢٠٪) (٢١٢٠) = ٨٤٨٠
 صافي الربح ٨٤٨٠
 الخطوة الثالثة: حساب النصيب المخفض للسهم من الأرباح

$$\frac{10900}{14000} = 0.7786$$

$$8480 \times 0.7786 = 6602$$
 جنيه
 الخطوة الرابعة: التخفيض
 ١٠٥
 ٨٤٧
 ٨٤٧
 ٨٤٧
 ٨٤٧

سؤال بلغت الذسولم المصدره والقائمات للشركاء (س) عدد ٥٠٠٠٠ سهام عادى بقيمتها اسميه ٢٥ كرش للسهول كما لدى الشركاء الاصدارت
 التاليه :-
 (١) ١٠٠٠٠ جنيهه ١٤% سندات قابله للتحويل كلال ٢ سنوات بمعدل تحويل ٢ سهام عن كل سنه بقيمتها اسميه ١٠ جنيهات
 (ب) ٥٠٠٠٠ جنيهه ١٠% سندات قابله للتحويل خلال ٢ سنوات بمعدل تحويل ٣ اسولم عن كل سنه بقيمتها اسميه ٥ جنيهات
 (ب) بلغت اجمالاً ١٢٠٠٠٠ جنيهه كما بلغ معدل الضرائب ٢٥%.

المطلوب :- حساب النصيب الاساسي والمخفض للسهول من الذرياح
 (١) النصيب الاساسي للسهول من ١٢٠٠٠٠ = $\frac{170000}{50000} = 3.4$ كرش
 (ب) يجب تحديد أى من الاذونات للتاليه القابله للتحويل (الاسولم العاديه العاديه) سون تكون
 خافضه اذا تم التحويل
 الزيادة من النصيب الاساسي للسهول من الذرياح - سندات ١٤% = $\frac{140000}{10000} = 14$ كرشاً
 خافضه ~ ~ ~ ~ ~ سندات ١٠% = $\frac{50000}{10000} = 5$ كرشاً
 * $14 - 5 = 9$ كرشاً

سؤال فيما يلي نتائج أعمال الشركاء (ص) عن السنه المنتهيه من ١٤٠٢١ | ١٤٠٢٢
 صائر الربح للعام
 المتوسط المرجح لعدد الاسولم العاديه للعائمه ٥٠٠٠٠
 متوسط القبر العاد للسهول عادى وامر كلال ٢٠٠٠٠
 المتوسط المرجح لعدد اسولم على الخيار ١٠٠٠٠
 سعر العاديه والتفنيه للخيار ١٥٠٠٠
 (ج) انصيب المخفض للسهول من ١٢٠٠٠٠ = $\frac{170000 + 140000 + 50000}{120000} = 2.4$ كرشاً

المطلوب :- حساب النصيب الاساسي والمخفض للسهول من الذرياح
 (١) النصيب الاساسي للسهول من ١٢٠٠٠٠ = $\frac{120000}{50000} = 2.4$ كرش
 عدد الذسولم التي كان من الممكن اصدارها اذا تم الاصدار بالقيمة العاديه = $\frac{10}{100} \times 100000 = 10000$ سهام
 (ب) النصيب المخفض للسهول من الذرياح = $\frac{120000 - 10000 \times 15}{50000} = 1.8$ كرش

ضرائب الدخل (٢٤)

لا يطبق على المنى الحكومية

← الدين أو جارة المحاسبية :- هو ربح أو خسارة قبل خصم عبء الضرائب (طبقاً للمعيار المحاسبية المعروفة)
 ← الربح الضريبي (جاء الضريبي) :- هو ربح (خسارة) القترية المحدد طبقاً للتسوية الضريبية والقواعد التي تضعها الإدارة الضريبية والذي تسدد (تسترد) على أساسه ضرائب الدخل

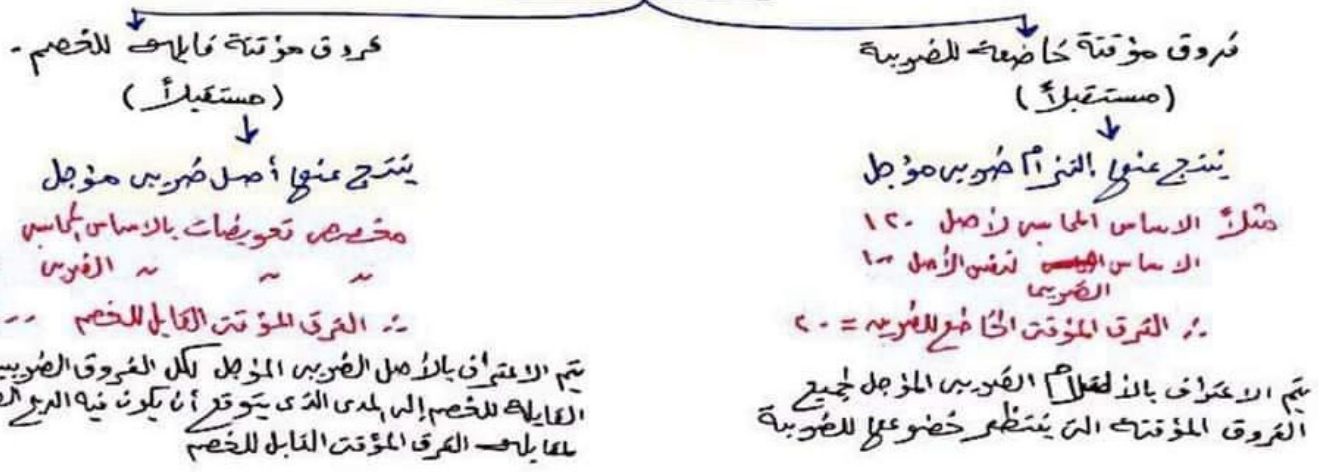
← العبء الضريبي (الضرائب المستدرة) :- الضريبة الجارية + الضريبة المؤجلة
 هو الفرق الإجمالي الذي تدخل فيه ضريبة صافي ربح أو خسارة القترية والمنفصلة بالضريبة الجارية والضريبة المؤجلة

← الضريبة الجارية :- هي الضرائب المستحقة الداد (المستدرة) المرتبطة بصافي الربح الضريبي (جساره لفرس) القترية وهذا التردد للمصالح

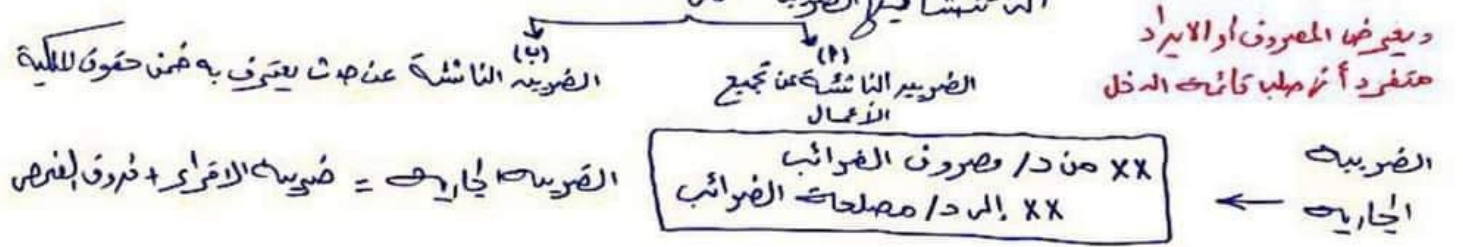
← الضريبة المؤجلة :- هي قيمة ضرائب الدخل التي يستحقها سدادها في القترات المستقبلية التزامات ضريبية مؤجلة
 ~ ~ ~ ~ ~ استنادها ~ ~ ~ ~ ~ أصول ضريبية مؤجلة

← الضريبة المؤجلة هي مفهوم محاسبي - الفرق بين المحاسبي والضرائب كوعان مؤقتة ودائمة
 لا تنشأ الضرائب المؤجلة نتيجة القروق المؤقتة
 الفرق المؤقتة :- هي القروق بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للاساس المحاسبي
 ~ ~ ~ ~ ~ الفرق المؤقتة ~ ~ ~ ~ ~ الجزاءات والغرامات

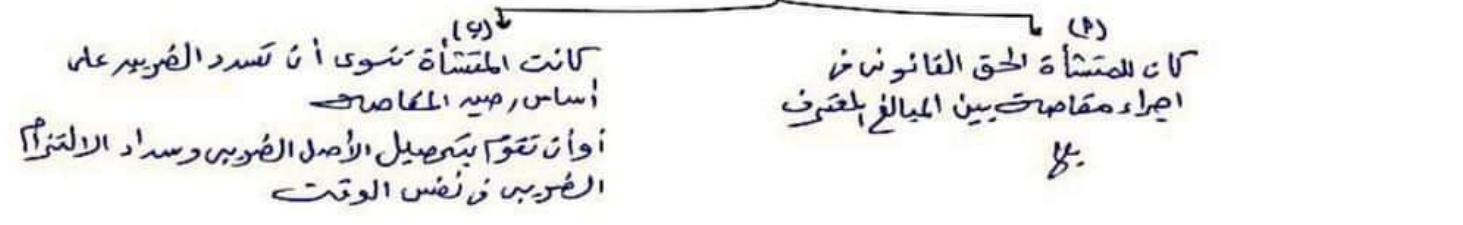
القروق المؤقتة نوعان



الاعتراف بالضريبة الجارية :- عادة يتعرف على أرباح أو مصروف وتدرج في ربح أو خسارة القترية فيما عدا الحالات



وتعريف بصورة منفصلة عند الاصول والالتزامات الأخرى ويمكن أن تقوم المنشأة بإيراد مفاصح بين الأصول والالتزامات الضريبية الجارية (بلنة اولاً) إذا كان



الفروق الدائمة :- تحدث عنه ما يكون هناك مايزاد أو مصروف لأن يدخل في حساب الذر، باح الضريبة
 المصروف المؤقتة :- لا يدخل في حساب الميزان والمصروف فالأصل في الأرباح المحاسبية والضريبة
 ولكن ليس في نفس الفترة

الفروق للمؤقتة (الزمنية)

الفروق المؤقتة الخاضعة للطريقة

ينشأ عن التغيرات الضريبية المؤقتة

- مثل • إيراد القوائد التأخرية بالاستحقاق لمجانسة
 ذلك أساس الضريبة كما رجع عنه يحصل رقداً
- صبيحات السلع التأخرية من الربح المحاسبية عنه
 تسليم البضائع للعميل بينما رجع في الربح
 الضريبة عنه يحصل ثمناً
- اهلاك معجل • تكاليف التطوير محاسبياً
 استهلاكاً أما ضريبياً
 كوضع عام استحقاقاً

هناك حالتين لا ينشأ عنهما التغيراً ضريبياً مؤجلاً



الفروق المؤقتة القابلة للضم قريباً
 ينشأ عن أصل ضريبي مؤجل

- مثل • تكلفة المعاش يتم خصمها على أساس الاستحقاق
 محاسبياً أما ضريبياً عند المدد
- مجمع الاهلاك المحاسبية أكبر من مجمع الاهلاك
 الضريبية
- تكلفة المخزون الذي تم بيعه قبل نهاية
 الفترة المالية يتم خصمها من الربح المحاسبية
 عند تسليم السلعة ولكن سوف يتم خصمها
 من الربح الضريبية عند استلام العميل
- تكلفة الامتياز محاسبياً من الفترة
 التي حدثت يعتبر في
 ضريبياً من فترة استحقاق
 المخصصات

ينطبق على الأصل الضريبي المؤجل

تظهر الضريبة المؤجلة فمن بنود الميزانية
 طويلة الأجل ولا تبويب على أنها
 صنف أولي

تعديلات القيمة الدائبة وإعادة التقييم
 لا يوجد مثل هذه التعديلات للأغراض
 الضريبية

في نهاية كل فترة يعين على المتشاة أن تقوم بإعادة تقييم موقف الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها في تاريخ نهاية
 كل فترة مالية

- تقاس الضريبة الجارية بأسعار الضرائب السارية
 في تاريخ نهاية الفترة المالية
- تقاس الأصول والتزامات الضريبية المؤجلة باستخدام
 أسعار الضرائب المتوقعة
 أن تكون مطابقة للفترة التي تحقق خلالها العرف أو
 يسدد خلالها الضرائب بالزيادة

لا يجوز خصم (معدل الخصم) الأصول والتزامات الضريبية المؤجلة للصعوبة والتعقيد في الحساب
 ويتم استخدام الخصم للتزامات طويلة الأجل الأهمري مثل المخصصات
 OCF

المقاصد من الضريبة المؤجلة

تقوم المتشاة بإيراد مقاصد بين الأصل الضريبي المؤجل والتغير في القيمة المؤجلة فقط إذا

- كانت الأصول الضريبية المؤجلة والتزامات
 الضريبية المؤجلة المتصلة بضررائب
 الدخل المعروضات بواسطة نفس الإدارة
 الضريبية
- كان للمتشاة حق قانوني بإيراد
 مقاصد بين الأصل الضريبي
 الجاري والتغير في القيمة المؤجلة الجارية

النسب المالية

<p>١- الربحية والعائد على رأس المال</p>	<p>٢- السيولة طويلة الأجل و رأس المال العاقل</p>	<p>٣- نسب السيولة</p>	<p>٤- نسب الكفاءة</p>	<p>٥- نسب استثمار حملة الأسهم (المساهمين)</p>
<p>العائد على رأس المال المستخدم = الربح قبل الضريبة والضرائب $100 \times$</p> <p>رأس المال المستخدم</p> <p>حقوق الملكية الذاتية المدفوعة</p>	<p>١- نسبة الدين = إجمالي الدين إجمالي الأصول والنسبة ٥٠٪</p> <p>٢- نسبة الرافعة المالية = العروض للحوكمة بفوائد حقوق الملكية + العروض للحوكمة بفوائد ويكون النظر بالبريكال كسبي</p>	<p>١- نسبة التداول = الأصول للمداولة الالتزامات للمداولة 110</p> <p>٢- نسبة السيولة السريعة = الأصول للمداولة - المخزون الالتزامات للمداولة 120</p>	<p>١- فترة التحصيل للأرصدة العملاء أرصدة العملاء $360 \times$ يوم</p> <p>٢- فترة دوران المخزون = مخزون تلفيف المبيعات $360 \times$ يوم</p> <p>٣- فترة دوران المخزون كلما كان أعلى كان أفضل</p> <p>٤- فترة دوران المخزون = فترة تحويل المخزون إلى نقدية</p> <p>٥- فترة دوران المخزون الأرصدة المدفوعة للموردين المستويات من حالات عدم وضوحها تستخدم تكاليف المبيعات</p>	<p>١- ربحية السهم = صافي الربح عدد الأسهم</p> <p>٢- توزيعات الأرباح / الأسهم</p> <p>٣- معدل تغطية توزيعات الأرباح ربحية السهم / نصيب السهم من الأرباح</p> <p>توزيعات الأرباح للسهم الواحد كلما زاد فهذا يدل على أن التوزيعات تستخدم الأرباح الحقيقية للتحويل فإنها أفضل</p> <p>٤- السعر / ربحية السهم = سعر السهم الحالي ربحية السهم</p> <p>٥- نسبة الربح الموزع إلى السعر للسهم = توزيعات الأرباح للسهم على العائد القبيح السوقية الحالية للسهم $100 \times$</p>
<p>٣- معدل العائد على حقوق الملكية الربح الضائب وتوزيعات الأسهم $100 \times$</p> <p>حقوق الملكية باستثناء الديون المستحقة</p>	<p>٣- نسبة تغطية الفوائد الإرباح قبل خصم الضرائب والفوائد الديون التمويلية يجب أن تتجاوز ٣ سنوات</p> <p>٤- نسبة التدفق النقدي صافي التدفقات النقدية من التشغيل إجمالي الدين سواء طويل أو قصير الأجل والكهرباء</p>	<p>٤- نسبة النفقة النقدية صافي التدفقات النقدية من التشغيل إجمالي الدين سواء طويل أو قصير الأجل والكهرباء</p>	<p>٤- دورة التشغيل = فترة دوران للمخزون + فترة تحويل أرصدة العملاء - فترة دوران أرصدة الموردين</p>	<p>٥- نسبة الربح الموزع إلى السعر للسهم = توزيعات الأرباح للسهم على العائد القبيح السوقية الحالية للسهم $100 \times$</p>
<p>٤- نسبة ربحية السهم = المبيعات رأس المال المستخدم</p>	<p>٥- نسبة النفقة النقدية صافي التدفقات النقدية من التشغيل إجمالي الدين سواء طويل أو قصير الأجل والكهرباء</p>	<p>٥- نسبة النفقة النقدية صافي التدفقات النقدية من التشغيل إجمالي الدين سواء طويل أو قصير الأجل والكهرباء</p>	<p>٤- دورة التشغيل = فترة دوران للمخزون + فترة تحويل أرصدة العملاء - فترة دوران أرصدة الموردين</p>	<p>٥- نسبة الربح الموزع إلى السعر للسهم = توزيعات الأرباح للسهم على العائد القبيح السوقية الحالية للسهم $100 \times$</p>
<p>٤- نسبة ربحية السهم = المبيعات رأس المال المستخدم</p>	<p>٥- نسبة النفقة النقدية صافي التدفقات النقدية من التشغيل إجمالي الدين سواء طويل أو قصير الأجل والكهرباء</p>	<p>٥- نسبة النفقة النقدية صافي التدفقات النقدية من التشغيل إجمالي الدين سواء طويل أو قصير الأجل والكهرباء</p>	<p>٤- دورة التشغيل = فترة دوران للمخزون + فترة تحويل أرصدة العملاء - فترة دوران أرصدة الموردين</p>	<p>٥- نسبة الربح الموزع إلى السعر للسهم = توزيعات الأرباح للسهم على العائد القبيح السوقية الحالية للسهم $100 \times$</p>

السياسات المحاسبية والقيد على النسب المالية